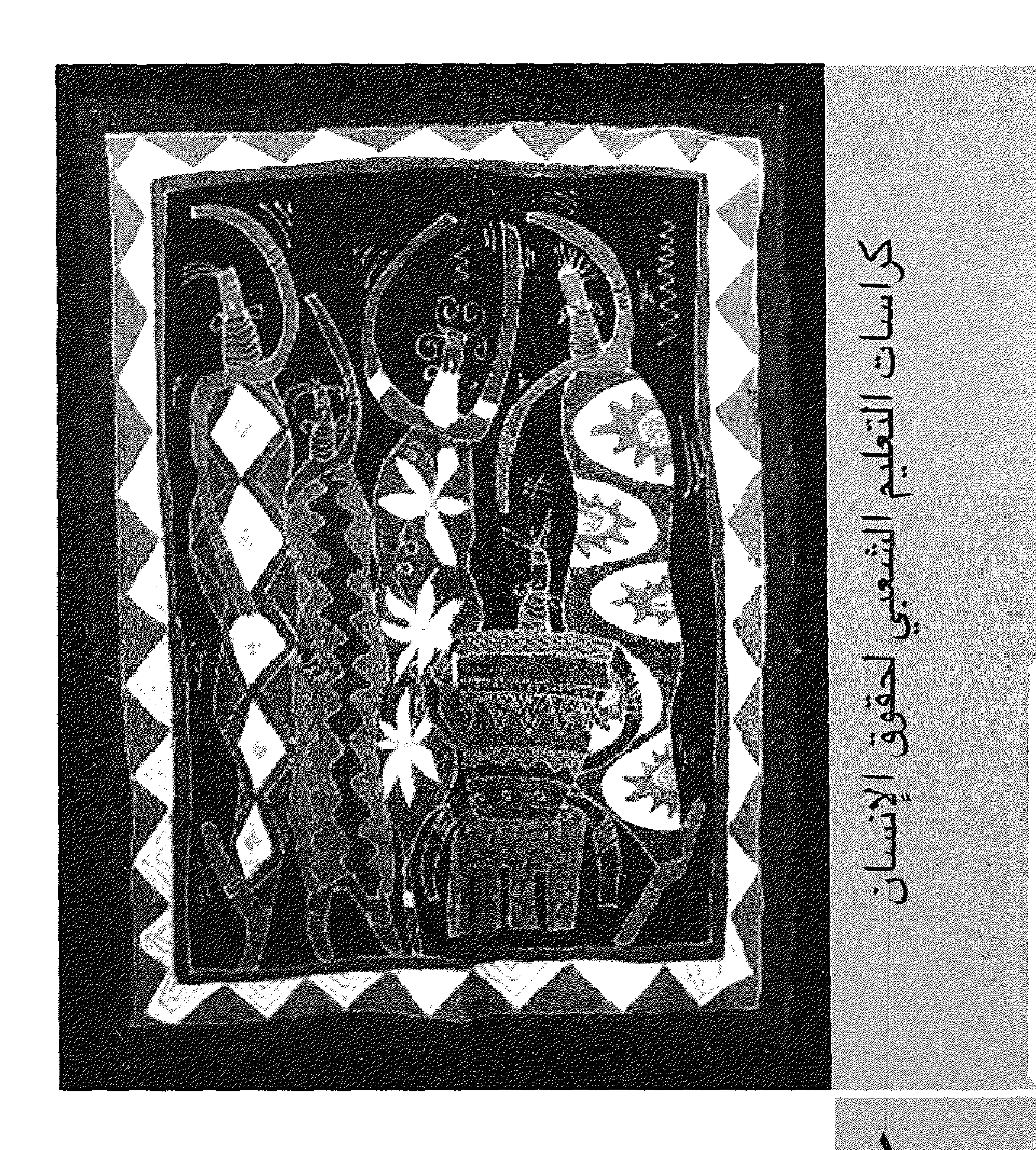
المرأة الأفريقية
بين الحكم والدين

د. محجوب التيجاني



كراسات التعليم الشعبي لحقوق الإنسان

١

إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

المرأة الأفريقية
بين الحكم والدين

كراسات التعليم الشعبي
لحقوق الإنسان
سلسلة
يصدرها مركز الدراسات
والمعلومات القانونية لحقوق
الإنسان
٧ شارع الحجار- مصر
الجديدة ت:٤٥٢٠٩٧٧

سبتمبر
١٩٩٥م
رقم الإيداع
٩٦/٣٣٨٣
I. S. B. N.
977- 5421- 08 -X

تعريف بالمؤلف:

* دكتوراه علم الاجتماع السياسي من جامعة براون بالولايات المتحدة: ١٩٨٣ .
* مدير الأبحاث في المركز الأفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان في جامبيا: ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ .
* مستشار وزارة الشئون الإجتماعية في العهد الديمقراطي في السودان : ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ .
* عميد كلية ضباط السجون السودانية: ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ .
* محاضر في علم الإجرام وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية في جامعات السودان.
* رئيس اتحاد الاختصاصيين الاجتماعيين في السودان المحظور منذ انقلاب يونيو ٨٩ .
* أحد مؤسسي المنظمة السودانية لحقوق الإنسان ورئيس فرعها في مصر بعد إعلانها في المنفي منذ ١٩٩١ .
* تقلد مسئو ليات قيادية في الجمعية السودانية لتنظيم الأسرة وعمل باحثاً في اللجنة القومية للسكان.
* له مؤلفات وتراجم عديدة في التاريخ والاجتماع والسياسة السودانية والأفريقية.

المحتويات

مقدمة

يُعد توصل النساء إلى مواقع اتخاذ القرار، ومشاركتهن الأكبر في عملية اتخاذ القرار، استراتيجية ذات أولوية في مضمار إحرار التقدم لحقوق المرأة.

ولقد ظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تعاون مع الحكومات الأفريقية، والمنظمات الإقليمية والدولية، سواء بسواء مع المنظمات النسوية عبر الحكومية، مدركة في أجندتها على الدوام لإشكالية الحكم بالنسبة للنساء الإفريقيات «فبفضل تكوينهن كنساء لأكثر من نصف عدد السكان الكلي في أفريقيا، ولمساهمتهن العظيمة في الزراعة وإنتاج الغذاء بالتحديد، يتأتى أن يكون للنساء نفوذ مركزي في تشكيل وتطبيق قرارات الساعة وتحديد التوجهات اللازمة بشأن مستقبل القارة» (ECA, 1989:X).

نبسط فيما يلي دراسة تحليلية عن جوانب أساسية من قضية المرأة والحكم. تشمل طرحاً موجزاً للصكوك الدولية، ومعوقات اتخاذ المرأة للقرار من عدة زوايا بما في ذلك السلبيات السياسية والثقافية، ووضع المرأة في عهود ما قبل الاستعمار، والمرأة والعنف، ونعرض لتنمية المرأة إقتصادياً في أفريقيا متناولين عمالة المرأة في الأقطار الصناعية، وأثر الدين الأفريقي وبرامج التكييف الإقتصادي، وعمالة المرأة الأفريقية، ثم تنمية النساء سياسيا في أفريقيا. ونختم الدراسة بتوصيات لترقية حقوق المرأة في الحكم.

تطرح الدراسة من جهة أخري جوانب أساسية من قضية المرأة والدين، تلامس تجسيدات للتمييز القائم علي الدين، ونقده، وإعادة تفسير الدين بعيون نسوية، وأثر الطقوس علي مكانة المرأة، وتعدد الزوجات، والدين السلطة والقهر. والدراسة من أبحاث المؤلف في المركز الإفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان في الجامبيا، ١٩٩٤م.

المؤلـــــف

الصكوك الدولية

لقد أُكدّ فى عدد من الخطط والبرامج العملية الإقليمية والدولية على الحاجة لتحقيق تقدم ملموس فى وضعية النساء وتطورهن الاقتصادى والسياسى. وتشمل هذه الإعلان الخاص بيوم المرأة العالمى (١٩٧٥)، وعقد الأمم المتحدة للنساء (١٩٧٦ – ١٩٨٥)، وخطة لاغوس الإجرائية لإنجاز التنمية الكاملة وتوظيف طاقات المرأة، وبصفة خاصة لإدارة الأعمال الصناعية، والإدارة العامة، والتسويق، والخدمات المؤسسية مثل خدمات المصارف، والتأمين، وما شاكل ذلك، إضافة إلى إستراتيجيات أروشا (١٩٨٤) التى تؤكد على مصادر التنمية البشرية ورصد التغييرات التى تطرأ على موقف النساء فى أفريقيا.

إن استراتيجيات نيروبى المستقبلية بشأن تقدم المرأة (١٩٨٥) وثقّت بين السلام والمساواة والتنمية فى نفس الوقت الذى أكّدت فيه على «أن الاستعمار، والعرقية، والعدوان، والكبت، ونظام التفرقة العنصرية،

وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان، والتمييز على أساس الجنس، ضمن عوامل أخرى، عوائق رئيسية للتقدم الإنسانى بصفة عامة، وتطوير أوضاع النساء بصفة خاصة» (ECA, 1989 : 17).

الأكثر أهمية ، المادة ٧ من العهد الدولى لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة - المتبنى عام ١٩٧٩، سارى المفعول منذ ١٩٨١ - التى تنص على أن «الدول المصدقة سوف تأخذ كل التدابير الملائمة لإزالة التمييز ضد النساء فى الحياة السياسية والعامة للقطر، وبوجه خاص، ستؤكد للنساء على أسس متساوية مع الرجال الحق فى (أ) التصويت فى كل الانتخابات والاستفتاءات العامة وأن يكنّ مستحقات للانتخاب فى كل الهيئات التى ينتخبها الجمهور، (ب) المشاركة فى تشكيل سياسة الحكومة وتطبيقها وأن تشغل المرأة المناصب العامة وتمارس كل الوظائف العامة على جميع مستويات الحكم؛ و (ج) المشاركة فى المنظمات والاتحادات غير الحكومية التى تعنى بالجمهور وبالحياة السياسية العامة فى القطر.» علاوة على ذلك، تضع المواد ١٠، ١١، ١٣، ١٤ من العهد واجباً على الدول الأعضاء كى تضمن تمثيل النساء دولياً لحكوماتهن، واستحصال التعليم بلا تمييز، والفوائد الأسرية والمالية، والتنمية الريفية الفاعلة . إن هذا العهد «الذى يدين التمييز ضد النساء بكافة أشكاله، ينظر إليه على أنه شرط ضرورى للمشاركة الكاملة للنساء على أسس متساوية مع الرجال فى كل ميادين الجهد الإنسانى» (ECA, 1978 : 38) . وأيا كان الحال، فإن ٤٩ فى المائة من الحكومات الإفريقية صدّقت على العهد بحلول عام ١٩٨٧ .

معوقات اتخاذ المرأة للقرار

(١) السلبيات السياسية والثقافية

على الرغم من توفر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التى تلقى التزامات قانونية على كل الحكومات ووكالات التنمية الدولية لترّقى التعرف على حقوق المرأة جنباً إلى جنب مع الوعى المتزايد بين المؤسسات الوطنية، والإقليمية، والدولية بالأهمية ذات الشأن للنساء كشريك رئيسى فى التنمية السياسية والاقتصادية، هنالك معوقات تعيق المشاركة الكاملة للمرأة فى شئون الحكم الأفريقية. «فحتى فى ما يسمى بالديمقراطيات الغربية، نعلم أن بعض القطاعات الاجتماعية - كالنساء، والفقراء، وأقليات معينة أخرى -،يقل بصفة عامة تمثيلها عن الحد المستحق لها. وهى نسبياً محرومة فى نطاق النظام السياسى الرسمى. إن النساء فى أفريقيا يعانين مصادر معقدة من التمييز تتأصل فى بنية العائلة، والبيوتات، والاقتصاد والقانون.. تحد من قدرة النساء على المشاركة فى

النشاط العام والتأثير على الخطاب السياسى.. والمفهوم القائل بأن السياسة إنما هى للرجال تمارس فى المستويات المحلية والقومية لإسدال الغطاء على إسهام المرأة السياسى وإزالته» Gerald Schmitz & Eobe Hutchful, (1992: 9).

بنفس القدر من الأهمية ، «لا يمكن ببساطة أن يُنَحى باللائمة بشأن هذه المعوقات على التقليد الأفريقى أو الثقافة الأفريقية: فالأرجح أن تلك المعوقات بينة على أنها فُرضت من خلال التراكيب والقيم الغربية الاستعمارية التى عملت على كبح وصول النساء للمساهمة فى الشئون العامة» (نفسه).

مثالاً على ذلك، تعزو ليديا كومب وجانيت إسمول (١٩٩١) فى حالة جنوب إفريقيا، وبريتوا كارانجا (١٩٩١) فى حالة كينيا التمييز المباشر ضد النساء فى توزيع الموارد الاقتصادية وعلاقات السلطة إلى سياسات وممارسات استعمارية ترتكز على التمييز على أساس الجنس. «قدرة النساء على العمل دائماً ما تُقَيدْ، بصفة خاصة يُحَد من إنتاجيتهن عن طريق الثقافة والتقاليد، وفى بعض الأحيان يقنن التقييد قانوناً أو سياسة... إن النساء وإن حَظين بوضع قانونى متساو، قد يكسو الحياء فيهن النساء الريفيات، يمتنعن عن الحديث فى حضور رجالٍ وكلاء أو من نفس القرية» (Lauren McGlynn, 1991: 21).

(٢) المرأة الأفريقية فى عهود ما قبل الإستعمار

يثير الاهتمام ما يثبته أديبايو أديديجى (Adedeje, 1989 : 8) «إن النساء الأفريقيات لعبن دوراً عظيماً فى تاريخنا كعاملات فى العمليات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأيدلوجية . النساء مارسن قوة حقيقية فى الحكم، فقد كن ملكات عظيمات أو نساء ذوات شأن. المرأة الأفريقية فى أزمان ما قبل الاستعمار لعبت دوراً فى الحياة العامة دوراً معروفاً أكبر مما تحلم به نظيراتهن الغربيات. وعبر تاريخنا، كانت نساؤنا يتمتعن دائماً بحقوق اقتصادية وسياسية، ولم يعْتبرن قط ملكاً منقولا على نحو ما اعتبرت النسوة فى الغرب. وأثناء النضال من أجل إنجاز الاستقلال السياسى، قدمت المرأة مساهمات حية لحركات الإستقلال فى كثير من أقطارنا.»

تشمل الأمثلة الملموسة على نساءٍ إفريقيات حاكمات، الملكة حتشبسوت فى الأسرة المصرية القديمة الثامنة عشر، والملكة أمانى تيرى فى الحضارة المروية السودانية القديمة، والملكة رانا فاتونا الثالثة فى مدغشقر، والملكة أمينا الأسطورية فى زازا ونيجيريا، والرئيسة العظيمة ماما يوكو فى قبيلة كبامندى فى سيراليون، وملكة الأشانتى الأم فى غانا، وزعيمة قبيلة كيجوما السيدة موامى تريزا فى تنزانيا، وعدداً كبيراً من النسوة اللائى شاركن بنشاط فى النضالات العنيفة التى خاضها الماوماو فى كينيا، وحروب التحرير فى زامبيا، وغينيا بيساو، وأنغولا، وموزمبيق، وزمبابوى، وفى أقطار عديدة أخرى فى القارة. والحق يقال «إن وضع النساء الإفريقيات تغير بشكل دراماتيكى للأسوأ خلال عصر الإستعمار من جانب

التدهور الذى أُصِبْنَ به فى وضعهن الاقتصادى (خاصة فقدان النساء لحقهن فى حيازة الأرض نتيجة لسياسات الإستعمار تجاه الأرض والعمل). إن موقف النساء المعاصر مرتبط بما لا فكاك منه بإرث أفريقيا الإستعمارى» (Adedeji, 1989: 9).

وبصرف النظر عن كل تلك الحقائق، فقد وقعت إفريقيا ما بعد الإستقلال بصورة خطيرة فى دائرة النفوذ لمعايير قوية الشكيمة، طغت على ترقية اتخاذ المرأة للقرار، لاسيما المعايير التى فرضتها أنظمة سلطوية أو حكومات معادية للديمقراطية، هذا المسلك القمعى متصل عن قرب بمستويات منخفضة من التعليم ومن الاتصال بالعالم الخارجى. وكبت ما للنساء الإفريقيات من صوتٍ عالٍ فى اتخاذ القرار «نظراً للإرث المنحدر من تعليمنا الذى، حتى وقت قريب، وضع للتأكيد على توفير التسهيلات التعليمية للأولاد على حساب البنات. إن الأثر المتراكم لهذه الممارسة التمييزية هى أنه فى نصف الأقطار فى أفريقيا، كمثال، تمثل النساء اللائى يشتغلن فى ميادين مهنية أو فنية وماشابه ذلك، ١٥ فى المائة من إجمالى قوة النساء الناشطة اقتصاديا. وفى الطبقة الإدارية الإشرافية، تمثل المرأة ٢٠ فى المائة فقط من الحجم الإجمالى للنساء الناشطة إقتصادياً» (ECA, 1989: 31).

(٣) النساء يعوقهن العنف

تقدم المرأة فى ساحة الحقوق المدنية والسياسية يحول دونه لمدى أبعد الاستخدام المتزايد للعنف من جانب قوات الأمن. جاء فى تقرير لمنظمة

العفو الدولية (3-2 : 1991) «تعتقل الحكومات النساء، أو تشن مباشرةً هجومات عنيفة عليهن، طبيبات، محاميات، صحفيات، نقابيات، معلمات، ناشطات فى حقوق الإنسان، نشاطات سياسيات، عاملات فى تنظيم المجتمع، أو أعضاء فى مهن عديدة أخرى.. إن نشيطات حقوق الإنسان القائدات فى مجتمعات كثيرة قريبات لسجناء: دائما مايكن زوجات يصحبهن أطفال.. يتولين الحملات للإفراج عن سجين فى مواجهة المسئولين الحكوميين. وخلال الحقب الماضية، تزايدت أعداد نساء جهرن بأصواتهن مطالبات بحماية حقوق الإنسان.. وقد نظمن جماعات محلية وقومية لمعارضة التجاوزات التى تمس حقوق الإنسان. تصاعد فى بعض الأقطار تعرضهن لمثل تلك التجاوزات بسبب إضطلاعهن بأدوار قيادية عامة».

من هؤلاء ذكر تقرير لجنة الأمهات وأقارب السجناء السياسيين المختَفين والمغتالين منهم كومادرز Comadres فى السلفادور، وجماعة جام Gam العون المتبادل لإظهار أقاربنا أحياء المعروفة فى جواتيمالا، ولجنة إعانة آباء المعتقلين، وحركة بلاك ساش Black Sash فى جنوب أفريقيا.

بصفة عامة، إرتبطت الحركات النسوية الأفريقية منها أو الناشئة فى أمريكا اللاتينية إرتباطاً لصيقاً بالنضال السياسى لمجتمعاتها الخاصة. فعلى خلاف الحركة النسوية فى الغرب ، كما عبّرت عنها كلمات أنًا ماريًا برتغال (ISIS. 1968: 5) «بدت لنا على أنها ليست أكثر من نزوة، يحتمل أنها تعود إلى الملل.. وهى لاتملك صلة بواقع الحياة فى أمريكا اللاتينية.. فى بواكير هذا القرن، كانت حقوق المرأة للتصويت، واستحصال التعليم

والعمل بالأجر، إضافة إلى مطالب تدعو لتغيير القوانين التى تضطهد النساء المتزوجات، تشكل بعضا من القضايا ذات الاهتمام للموجة الأولى من رائدات الحركة النسوية فى الأرجنتين، وشيلى، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك، وبيرو، وبيرتو ريكو».

أما فى الغرب، كما ترى إيفى أماديوم (Amadiume, 1978: 9).

«فتسود الوساوس المتعلقة بالشئون الجنسية والتحول إلى حياة الجنسية المثلية أو تقسيم جماعات النساء المتضامنة ، ومنظماتهن ومناقشاتها. أول الأجندة للنساء فى العالم الثالث محددة على أنها مشكلات تتعلق بالتنمية، والبناء الوطنى، والنضالات الخاصة بعلاقات المرأة والرجل، وحركات التحرير .. إن عمل النساء فى العالم الثالث يجب لذلك أن يكون عملاً سياسياً، يتحدى النظم الوصائية الجديدة والمتنامية التى فرضتها مجتمعاتنا من خلال الإستعمار والتأثيرات الغربية الدينية والتعليمية»، وتؤكد أماديوم علاوة على ذلك أن نساء العالم الثالث يعترضن على ميول الحركة النسوية الغربية لفرض مفاهيم ومقترحات عليهن بشأن المعالجات السياسية وشروط العلاقة فى المجتمعات غير الغربية. وفى إيماءٍ إلى عادة ختان الأنثى، فضلاً عن ضررها، تقتطف إشارة بلاغية لها من نوال السعداوى، الكاتبة المصرية التى تدعو إلى المساواة بين الجنسين، تقول فيها «إن النساء الأمريكيات والأوروبيات لسن فى موقف يتميزن فيه ويحسسن بالتفوق على النساء الإفريقيات والعربيات لأنهن أنفسهن (ضحايا لختان ثقافى ونفسى)» (نفسه).

والخلاصة، يعتبر اشتغال النساء بالأنشطة السياسية هاماً على وجه الخصوص كى يرتقى بحقوقها الإنسانية، تقول فاطمة أحمد إبراهيم، رئيسة

الإتحاد النسائى الديمقراطى العالمى، «لسوف لا يعالج دعم الإصلاحات، والصدقات، وفتح الفصول لتعليم الكبار، وجمع الأموال لإعانة الأسر الفقيرة مشكلات النساء أو يدفع بالمساواة بين الجنسين.. فلقد بدأت هذه الحقوق تتحقق عملياً عندما أصبحت المرأة قوة سياسية وحسب (كما فى تجربة - الاتحاد النسائى السودانى منذ مطلع الخمسينيات)».

وبعد أن ألقينا الضوء على خصائص عامة من قضية المرأة والحكم فى المحتوى الإفريقى فيما يختص بالوصول إلى مواقع وعمليات اتخاذ القرار فى الساحات الاقتصادية والسياسية، يفحص الجزء التالى من هذه الدراسة فى شئ من التفصيل ملامح أساسية من تنمية المرأة إقتصادياً فى المناطق الأفريقية. ثم يتناول جزء آخر أنشطة الحكومات الأفريقية لتطبيق العهد الدولى لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة. ويقدم الجزء الأخير توصيات عملية لتقوية حقوق المرأة فى اتخاذ القرار الاقتصادى والسياسى.

تنمية المرأة إقتصادياً فى أفريقيا

(١) عمالة المرأة فى الأقطار الصناعية

فى عام ١٩٨١، خلص دونالد ترايمان وهايدى هارتمان (93- :1981 91) بعد دراسة عن عمل المرأة والأجور فى الولايات المتحدة، إلى أن النساء (فى الولايات المتحدة) «يكسبن أجوراً أقل من الرجال، ويكسب الرجال المنتمون إلى أقليات أجوراً أقل من الرجال الذين لاينتمون إلى أقليات. إن النساء والأقليات يتركزن فى نسبٍ فارقة ليس بالنسبة للمهن فحسب؛ ولكن فى الصناعة نفسها، وميادين العمل الصناعى، والتوزيع مابين المؤسسات الصناعية.. وفى حالات كثيرة، تدفع أجور أقل لوظائف تشغلها النساء أساساً مع أقليات أخرى. ويرجع السبب فى ذلك على الأقل إلى شغل النساء والأقليات لتلك الوظائف».

أما مارى هال وريتا كلى (12 : 1989)، فقد وجدا أنه «إلى اليوم،

كانت برامج كفالة الفرص المتساوية والإجراء الحاسم معينة للغاية فى زيادة نسبة النساء فى قوة العمل فى المستويات الأدنى والوسيطة من الهياكل البيروقراطية .. أما فى المستويات العليا، مع ذلك، فإن تحقيق المساواة كان أقل تماسكاً.» وفى عام ١٩٨٦ ، عملت معظم النساء فى صناعات الخدمات والبرامج الصحية والاجتماعية . إلا أن النساء، ولايزلن إلى حد ملحوظ، فى أواخر الثمانينات، مكثن فى المستويات الأدنى من الهياكل المهنية والإدارية .. أما السلالم المهنية الاختصاصية فى الوظائف التى تسودها المرأة العاملة فتتسم بمستويات منخفضة من الإتاحة، وحراكاً أبطأ فى المرتبة، ومستويات عليا أقل » (نفسه) .

وفيما أوردت تقارير الدول أمام اللجنة الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة: «المرأة فى السويد كانت تعمل فى مهن أقل أجراً نسبياً، بالرغم من أنه فى القطاع الإنتاجى بلغت مرتبات النساء الآن ٩٠ فى المائة من مرتبات الرجال» (CEDAW, 1988: 44) . وفى اليابان «لا تزال النساء محرومات بدرجة عالية مقارنة بالرجال فى مجالات التجنيد، والترقى، والأجور» (نفسه) . وفى المملكة المتحدة، «كانت معدلات ترقى المرأة أبطأ من الرجال . ويحجّر على النساء العمل فى وظائف مصنفة بحسب الجنس» (CEDAW, 1990: 38) . وفى النرويج، «بالرغم من أنه كان هناك ارتفاعاً حاداً فى العمالة وسط النساء المتزوجات، كان دخلهن أقل بصورة متصاعدة من الرجال» (CEDAW, 1984: 38) .

فإذا كان ذلك هو حال المرأة العاملة فى المجتمعات الصناعية الرأسمالية، فما هو موقفها فى البلدان الشيوعية ؟

تلاحظ شـارون ولشك (123 -120 : 1992) أنه فى الجـمـهـوريات الإشتراكية السوفيتية والأقطار الاشتراكية فى شرق أوروبا «قادت السياسات الشيوعية الموجهة نحو المرأة إلى زيادة فى المستويات التعليمية للنساء وإلى دخـول واسع النطاق فى عـمـالة المرأة خـارج البيت.. مع ذلك، تشبـثت بالوجـود ظاهرة عـدم المسـاواة فى المكاسب وأدوار الجنسين فى العـمل بدرجـة معـتـبرة... وهى تعكس عـزلاً مهنياً مستمـراً وفق الجنس. فلقد استمرت النساء فى التركز فى قطاعات أقل تقدماً فى الاقتـصاد، تحمل أجوراً منخفضة تقل عن المتوسط.. وتقلدت قلة من النساء مراكز اقتصادية قائدة. إن أعداداً كبيرة من النساء تحتل مواقع قيادية فى التعليم والطب، حيث تسود النساء. على أنه، بنفس القدر فى تلك المجالات، يبقى احتمال أقل أن النساء يتم اختيارهن أو قبولهن فى مواقع القيادة أكثر من الرجال».

(٢) الديون الأفريقيه وبرامج التكييف الإقتصادى

فى تقدير السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، «يعوق التنمية الأفريقية إعاقة خطيرة، دين يبلغ أكثر من ٢٣٠ بليون دولار أمريكى (بحساب عام ١٩٨٧) مصحوباً بمعدلات فائدة عالية على الواردات المتصاعدة والسياسات الفاشلة فى شأن تخفيض قيمة العملات الإفريقية» (Salim, 1981: 12).

يرجع هذا الوضع إلى «تفاعل واضح للعيان بين الفقر والإنتاجية

الضعيفة فى بيئة تعج بالإخفاقات الخطيرة فى الأبنية التحتية الأساسية والاجتماعية، وفوق كل شئ، فى تنمية الموارد البشرية مما نتج عنه نشوء مائل وتبعى للاقتصاد حيث توجد تناقضات حادة بين المناطق الحضرية والريفية، بين الأغنياء الأثرياء والفقراء المعوزين، بين الرجال والنساء، وبين مختلف الجماعات الاجتماعية» (ECA, 1989: 9) . فى التسعينيات، زاد الأمر سوءاً.

إن إفريقيا تعانى من أكبر معدل للمواليد (٤٦ مولود لكل ألف من السكان) . ورغم انخفاضها، فإن معدلات الوفيات أيضاً عالية فى أفريقيا. هذا الموقف الديمغرافى له مضامين عظيمة الأهمية لعملية التنمية فى المنطقة بصفة عامة، ومشاركة النساء فى التنمية بوجه خاص. «ويعّد إنجاب الأطفال المبكر غير متسّق مع الالتحاق بالمدارس والعمالة بالأجر خارج المنزل. كذلك هنالك بينة على الخصوبة المتزايدة وسط المراهقين» (ECA, 1989: 30 - 31).

مضروبة بالفقر المدقع، تُفاقم من مشكلات إفريقيا شبه الصحراوية تلك السقطة المندفعة فى خفض النمو الزراعى، مصحوبة بمعدل نمو سكانى سنوى هو الأعلى من أى منطقة رئيسية فى العالم. إن برامج التكييف التى أسست على الإقتراض من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لمساعدة الدول على إنعاش اقتصادياتها القومية تدهورت منها بشدة الحياة الأفريقية.

«فى عام ١٩٨٧، كان لإفريقيا شبه الصحراوية، التى يقطنها ٤٥٠ مليون إنسان، ناتج إجمالى قومى يقرب من الناتج الإجمالى لبلجيكا التى

لايتجاوز عدد سكانها ١٥ مليون إنسان وحسب.. المناطق التى عانت بشدة، والنساء اللائى عانين بشدة أكثرهن يعشن فى الساحل (المنطقة جنوب الصحراء الممتدة على طول القارة)، والقرن، وجنوبى إفريقيا حيث الجفاف والحرب الأهلية يقتلعان القدرة على إنتاج الغذاء.. إنه فى هذه البيئة من الفقر المتعمق تسعى النسوة فى هذه المنطقة من العالم لزيادة دخولهن» (Weil, 1992: 47 - 50) وفي ساحل العاج وسيراليون كمثال، ظلت المرأة عاكفة على إنتاج الغذاء فى أرض أقل جودة وحجماً، نتيجة للتكالب الجارى على إنتاج المحاصيل النقدية. وفى الكاميرون والسنغال، وكينيا، وملاوى، كان ملاك الحيازات والمزارع الكبيرة هم المنتفعين من الإنتاج المحدود للمحاصيل النقدية. أما النساء فإنهن مالكات صغيرات عانين من التناقص الواقع على الدخل والتغذية. وفى غانا ونيجيريا، تدنى نصيب المرأة فى الرفاهية بسبب الاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة والمصاريف المفروضة على استخدام الأرض الزراعية» (نفسه).

(٣) عمالة المرأة الأفريقية: الهياكل وأحوالها

مستويات العمالة المنخفضة وسط النساء الإفريقيات محصلة أخرى للدّين الأفريقى وبرامج التكييف الاقتصادى. ففى تنزانيا، على سبيل المثال، «لم تتخطَّ نسبة النساء العاملات فى قطاع العمالة بالأجر أو المرتبات ٢٠ فى المائة عام ١٩٨٨ بالرغم من أنها ظلت فى تصاعد على مدار الزمن. إن عمل المرأة يتراكم فى وظائف كتابية منمّطة وأنشطة

أخرى تتطلب مؤهلات الحد الأدنى. وأغلبية النساء موظفات فى القطاع الزراعى» (CEDAW, 1989: 81). وفى نيجريا، «لم تزد نسبة النساء إلا ١٥ فى المائة من توزيع الموظفين الإجمالى فى الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة فى الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات» (CEDAW,1987: 34). خلال العقد العالمى للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥)، أنجز تقدم ذو اعتبار فى بعض الأقطار الإفريقية لتحقيق زيادة فى حصول النساء على فرص التعليم حتى يغير ذلك من مشاركة المرأة فى قوة العمل وصنع السياسة العامة. إن حكومات أنغولا، وبتسوانا، وبوركينا فاسو، والكاميرون، والغابون، وموريشس، والسنغال، وزمبابوى، وساو تومى وبرنسبل، بين دول كثيرة أخرى، شددت جهودها من أجل تحسين برامج التعليم والصحة العامة (بخاصة التغذية ومراكز الأمومة ورعاية الطفولة) ؛ وتنظيم الأسرة، والتدريب المهنى. لقد حدث تطور تدريجى للمرأة الريفية باستثمار إمكانات زيادة الدخل فى المناطق التى أصابها الجفاف وفى مشاريع الإقراض الزراعى وتأجير الأرض وأنشطة الحرف اليدوية والتعاونيات والصناعات المحدودة (خاصة صناعة النسيج التقليدى وتصنيع الغذاء) (ECA, 1989).

كأثر لبرامج التكييف الاقتصادى، كيفما كان الأمر، أعفيت النساء مع الرجال من العمل فى المؤسسات العامة فى أفريقيا شبه الصحراوية، سيما توغو، ونيجريا، وساحل العاج، والسنغال، والغامبيا، والسودان، والغابون. «أضف إلى ذلك، أنه بسبب نقصان حراك النساء مقارنة بالرجال، فمن الصعب عليهن أن يجدن عمالة بديلة.. إن الإنفاق الحكومى على الصحة،

والتعليم، والمهارات، وتدريب القوى العاملة يسير معاكساً لبرامج التكييف التى تستدعى تخفيضات فى الإنفاق العام.. والتخفيضات التى أجريت على الإنفاق على الدفاع كانت أقل بكثير من تلك التى أجريت على الانفاق على البرامج الإجتماعية والبناء التحتى والتى يحتاج لها احتياجاً ماساً لترفع من مستوى المعايير المعيشية للفقراء الذين تمثل النساء فيهم نسبة غير متناسبة» (Weil, 1992: 61 - 63).

والحق يقال: «لم تفعل برامج التكييف الاقتصادى إلاً القليل لترقى من حصول المرأة على الأصول، بما فى ذلك الأصول المادية مثل الأرض أو المعدات الرأسمالية، والأصول المالية مثل القروض» (نفسه).

بدراسة تقدم المرأة الإقتصادى والسياسى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لاحظت فالانتين مقدم (92 : 1992) أنه «فى حالة مصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، إلخ، فرضت برامج التقشف نتيجة لسياسة التكييف الهيكلى الصادرة عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. إن دولاً عديدة اختبرت، «الاضطرابات المنسوبة لصندوق النقد» ؛ وقد تأثرت حياة النساء سلباً بالدين ودوائر التضخم والركود التى اجتاحت المنطقة». وبالرغم من أن الباحثات النسويات يجادلن قائلات إن تكامل المرأة فى مشروعات التنمية الرأسمالية عرّضهن للاستغلال باعتبارهن مصدراً رخيصاً ومستهلكاً للعمل، فإن الباحثة مقدم (93 - 92 : 1992) مقتنعة بأن «التوزيع المهنى العادل للجنس يمكن تحديه وتغييره، مثلما يمكن أن يحدث فى مفارقات الأجر المبنية على الجنس. إضافة إلى ذلك.. يوفر

العمل بالأجر كذلك إمكانيات لاستقلال المرأة الذاتى فى نطاق محتويات الوصاية .. وقد أشارت المقابلات التى قامت بها فاطمة مرنيسى مع النساء المغاربة العاملات فى صناعات حرفية مختلفة مثل غزل النسيج والسجاد كيف تعتمد النساء على الرجال كوسطاء، وهو موقف لايزيد سوى موقعهن الإقتصادى الهش فى إطار التوسع الرأسمالى».

عملت الدولة فى موزامبيق، والجزائر، وملاوى، كأمثلة، بمقتضى توجيه لتكثيف العمالة و / أو الإشتراكية كوسيط يقوم بتسهيل تكامل المرأة فى الحياة الإقتصادية والسياسية. «وفى مصر، منذ عهد عبد الناصر، تجمعت نساء عديدات فى مواقع كانت محتكرة آنفاً للرجال - الجامعات، الإدارة، المهن، الصناعة، دنيا المال، والسياسة. ولكن الأزمة الاقتصادية فى مصر سواء بسواء مع النمو السكانى السريع تَحّد من فرص العمالة الرسمية للنساء. وهكذا، فإن أغلبية كاسحة من النساء المصريات تعمل فى القطاع غير الرسمى كبائعات لسلع فى الطريق أو للطعام والمبيعات الأخرى، ويعملن فى المنازل خادمات، أو يشتغلن بشكل عام فى مجموعة هائلة من أنشطة توليد الدخل الصغيرة» (Moghadam, 1992:92). رُصدت ممارسات شبيهة بذلك فى زامبيا (Weil, 1992).

ام تكتسب النساء تحت الأنظمة السلطوية، على وجه الخصوص، تمثيلاً غنياً فى المواقع الإدارية والسياسية العليا فى جهاز الدولة (Annika Rabo, 1991) . فلقد أخضع فى جنوب إفريقيا (قبل حكومة الرئيس المناضل نيلسون مانديلا الحالية) «تحت نظام التفرقة، العنصرية (البغيض) كل

سكانها السود (وهم الأغلبية) إلى سلطات مجتاحة للحكومة جردت بها الجميع من الملكية حتى أولئك الذين احتفظوا بألقاب الممتلكين لحيازة الأرض منذ الثلاثينيات وما بعدها.. خاض الكثيرون معارك طويلة ليبقوا فى الأرض.. وبموجب القانون العُرفى، تعّد النساء قاصرات طوال حياتهن، من ثم وقعن تحت سيطرة أزواجهن». ومما يجدر ذكره لأهميته الكبيرة «إن رابطة من جماعات النساء الريفيات تطورت إلى حركة النساء الريفيات عبر الترانسفال والكاب الشمالى - هادفةً إلى توحيد النساء الريفيات ضد القمع، مطالبة بمنح النساء حقوقاً متساوية مثل الرجال فى الأرض؛ وأن يكون لهن رأى فى الشئون السياسية على المستوى القومى» بين أهداف قومية كثيرة أخرى (Kompe & Small, 1991 : 146, 153 - 152) ولكى يقوى دور المرأة الأفريقية فى الأنشطة الاقتصادية، تؤكد لورين ماكفلين (42 و16 : 1992) على دور البنك الدولى «أكبر وكلاء التنمية شأناً فى أفريقيا شبه الصحراوية» كما تعتقد «كى يصيغ سياسة لحقوق الإنسان.. إذ أنه ملزم بالقانون الدولى لحقوق الإنسان أن يصارع التمييز ضد النساء من أجل أن يؤكد التزام المقترضين منه بهذه السياسة عن طريق إدخال بند حماية النساء المستفيدات من التنمية فى علاقة مع الحكومة المقترضة.» هكذا تقترح.

ومما له شأن أيضاً، أنه يجب استبدال سياسات التكييف الهيكلى وبرامجها ببرامج جسورة لبناء الأبنية التحتية وزيادة الإنتاجية (ECA. 1990 Weil, 1992). وفى تعويل على ضرورة النضال ضد سياسات الإستعمار الحديث فى إفريقيا، يؤيد إدوين وبين مادوناقو (33 : 1985)

علاوة على ذلك ، المطلب المحدد «بأن برنامجاً بعينه للنضال من أجل الاشتراكية، كحركة ثورية..، يجب أن يمد عوناً حيوياً للمنظمات النسوية التي تطالب بالمساواة بين الجنسين وتكافح من أجل ذلك الهدف.. سواء أكانت هذه المنظمات متحالفة مع تلك الحركة أم لم تتحالف معها؛ وبغض النظر عما إذا كانت النضالات بقيادة الحركة أم بغيرها.».

تنمية النساء سياسياً فى أفريقيا

بغض النظر عن تدنى تمثيلهن اقتصادياً، لاتفتقد النساء الإفريقيات السلطة تماماً. والتصور الأيدلوجى للنساء على أنهن «الجنس الأضعف» لايعنى بالضرورة أن النساء ليس لديهن تحكم على الموارد الإقتصادية أو التأثير السياسى.. ورغماً عن خضوعهن الظاهر بنيوياً، فإن النساء الإفريقيات امتلكن دائماً طرائق غير رسمية وأحياناً رسمية لممارسة السلطة.. وربما أن خوفهن من أن تلحق بهن وصمة اجتماعياً حالت دون دخول بعض النساء بطبيعة الحال إلى ساحة السياسة رسمياً » (Andersen, 1991: 269) وفى صفاءٍ ، توثق دراسة مفصلة عن مشاركة النساء فى المجالس المحلية فى ملاوى (ECA, 1984) مستوى متزايداً من إدراك الناس بشأوهن السياسى: ٩٠ فى المائة من عضوات المجالس اللائى أُجريت عليهن مقابلات فى الدراسة أكدّن أن مزيداً من النساء يجب أن يخدّمن فى المجالس.

(١) لأنهن يفهمن أفضل من الرجال أنشطة معينة مثل عيادات الأطفال

دون سن الخامسة، ومحو أمية الكبار، واقتصاديات الصحة والأسرة.

(٢) كي يكتسبن الخبرة في الإدارة والتنظيم.

(٣) ليعلّمن الرجال أن النساء لسن بشراً ناقصاً ويعوّدوهم على فكرة اتخاذ النساء القرارات وتوليهن القيادة (ECA, 1984: 12 -13). يمكن أن يلاحظ، مع ذلك، أن الحكومات الأفريقية لم تستهلك كل الوسائل المتوفرة لتقوية مشاركة النساء في أنشطة اتخاذ القرار. الأنكى من ذلك ، أن حكومات إفريقية كثيرة تؤمن «أن النساء لسن قادرات ويحسسن بالخجل من خوض الانتخابات وممارسة حقوقهن السياسية» (أنظر كمثال CEDAW, 1989-90).

مشاركة المرأة في الحياة العامة مشار إليها بنسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء؛ والنساء متخذات القرار في الحكومة كمسئولات تنفيذيات في الشئون الإقتصادية، والسياسية، والقانونية جنباً إلى جنب مع الشئون الاجتماعية، والنساء متخذات القرار في المستوى الوزارى. وتعدّ مشاركة المرأة، على العموم، في الحكم السياسي ممثلة بدرجة ضعيفة ومحدودة. بحلول عام ١٩٨٧، تراوحت نسبة المقاعد البرلمانية التي شغلتها النساء بين ١١,٧ في المائة و ١٦ في المائة في موزامبيق، وغينيا بيساو، وأنغولا، ورواندا، وكاب فيرد، والكاميرون، وساوتومي وبرنسبل، والسنغال. إن النسبة المئوية للنساء متخذات القرار في الحكومة كانت نسبياً عالية في الشئون الاجتماعية: بوروندى (٣٣,٣ في المائة) ، تنزانيا (٣٣،٣ في المائة)، الكاميرون (٣٠,٨ في المائة) ومتوسط ٢٤ في المائة في بوركينا فاسو، والغامبيا، وغانا، وتونس، وتوغو، وليبيا. إن شغل النساء لوظائف تنفيذية (إقتصادية، سياسية، وفي الشئون القانونية) بلغت ١٦,١

فى المائة فى سيشيل و ١٥ فى المائة فى تنزانيا. بنفس القدر بلغ تمثيل النساء فى كل الوزارات ١٤,٦ فى المائة فى سيشيل، ١٣,٦ فى المائة فى تنزانيا، ١٣ فى المائة فى بوركينا فاسو، و١٢ فى المائة فى السنغال. والأقل من ذلك نسبة النساء فى المستوى الوزارى: تنزانيا (١٦ فى المائة)، السنغال (١٢ فى المائة)، وبوركينا فاسو (١١,٥ فى المائة) كأعلى درجات.

التقارير التى قدمتها الحكومات الإفريقية أمام لجنة إزالة التمييز ضد المرأة (CEDAW) ، تعكس حقائق هامة حول مشاركة المرأة فى الحكم والشئون السياسية فى ضوء المادة ٧ (الحق فى التصويت وشغل الوظيفة العامة)، على الأخص. إن أسئلة رئيسية من ناحية (CEDAW) موجهة عن وضع المرأة احتوت عدد النساء الوزيرات، ونسبة النساء فى الوظائف الإشرافية والإدارة العامة وميادين أخرى تقليدية للرجال، وعدد النساء النشطات فى المنظمات غير الحكومية العاملة فى تطوير وضع المرأة، وما إلى ذلك. وفيما يلى نعرض بإيجاز لبعض ردود الدول.

فى جمهورية تنزانيا المتحدة، كدولة يحكمها حزب واحد، تفتح عضوية الحزب لكل المواطنين، بصرف النظر عن الجنس، وكان عدد النساء اللائى خُضن الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٨٥ يبلغ ٤٥ امرأة منهن ١٥ تم انتخابهن، بما بلغت نسبته ١٠,٢٥ فى المائة من العدد الكلى لمقاعد البرلمان . لكن «تقليد الاحتفاظ بمقاعد خاصة للنساء فى قيادة الحزب لم يزد من عدد القيادات النسوية، إن عدد النساء العضوات فى اللجنة التنفيذية القومية للحزب عام ١٩٨٩ كان ٢٠ امرأة أى ١١,٨ فى المائة وحسب من

عضوية اللجنة. «الأقل من ذلك، أنه كانت هناك امرأة واحدة عضواً فى اللجنة المركزية للحزب. ومن بين جملة تبلغ ١٢٥ مرشحاً يتنافسون على رئاسات الحزب فى الأقاليم انتخبت امرأة واحدة من بين ٦ نساء مرشحات. وفى مستوى الخلايا، شاركت بضعة نساء فى الحزب فى ضوء العلاقات الوصائية السائدة فى ريف تنزانيا» (CEDAW, 1989: 105 -106).

أما مشاركة النساء فى مستويات الحزب، منظمة نساء تنزانيا (UWT)، ومنظمة العمال (JUWATA) ، ومنظمة الشباب (VIJANA)، اتحاد تعاونيات تنزانيا (CUT) ، ومنظمة الآباء (WAZAZI) فهى «منخفضة للغاية » مع أن عضوية منظمة النساء شملت كل النساء فوق السادسة عشر عاماً حتى بلغت مليون امرأة عام ١٩٨٩ (جملة سكان تنزانيا ٢٣,١ مليون وفقاً لتعداد عام ١٩٨٨).

لقد أثر هذا بالسلب على أداء النساء فى الانتخابات. والأكثر أهمية أنه فى اختيار الوزيرات والمناصب الأخرى التى تعتبر مفاتيح لصنع السياسة من بين أعضاء البرلمان فى عدد من الدول الأفريقية، تستبعد النساء من شغل مثل تلك المواقع الأولية. ففى غانا، وملاوى، ومصر كانت هنالك نساء قليلات العدد يتبأون وظائفاً رئاسية مثل الوزراء، وحكام الأقاليم والمقاطعات (المحافظات). فى تنزانيا، كمثال، اختيرت خمس نساء فقط من جملة ٢١ وزيراً. وكانت مشاركة النساء فى المواقع الدبلوماسية منخفضة على حد سواء. أخيراً «فى القرية وفى مستوى الجذور، تحيط النساء بدرجة كبيرة بالأدوار والسلوكيات النمطية، وبالحرمان من التعليم،

والنوء بأحمال العمل، إلخ، وكلها تؤثر سلبياً على الدور المتوقع منهن، ومشاركتهن السياسية» (CEDAW, 1989: 118).

في بعض البلدان الإفريقية، سيما زمبابوى، وأوغندا، وأنغولا، وبوركينا فاسو، تحتل تنظيمات النساء موقعاً مؤثراً يتجاور مع الأحزاب الحاكمة. فمنذ عام ١٩٨١، أنشئت وزارة تنمية المجتمع وشئون المرأة فى زمبابوى لتعمل وثيقاً مع مصالح حكومية أخرى ومع منظمات غير حكومية كى تدفع بتكامل المرأة فى برامج التنمية الرئيسية، ومنذ يناير ١٩٨٩ أصبحت مصلحة شئون المرأة جزءاً من وزارة الشئون السياسية، تنسق وترصد البرامج لتطوير أوضاع المرأة، وكذلك تقوم بأعمال السكرتارية لجناح المرأة فى حزب زانو: (ECA, 1990: 37).

فى أوغندا، توجد وزارة لتنمية المرأة، أنشئت عام ١٩٨٨؛ وتنسق تطبيق برامج تتعلق بالنساء ومشاركتهن فى التنمية. إن مصلحة شئون المرأة، التى بدأت كمصلحة تديرها حركة المقاومة الوطنية عام ١٩٨٦ تقع ضمن أجهزة الحزب الحاكم وتدار من قبل نساء من قدامى المحاربات فى حركة المقاومة. وهنالك موقع خاص لممثلى النساء أنشئ فى مجلس المقاومة الوطنى، وهو أعلى هيئة لصنع القرار التشريعى فى البلاد. نتاجاً لذلك، كان هنالك عام ١٩٨٩ جملة من ٣٨ امرأة عضواً بالبرلمان المكون من ٢٧٨ مقعداً. عدد النساء الوزيرات ازداد أيضا من ٤ فى عام ١٩٨٨ إلى ٩ عام ١٩٨٩. وهنالك نسوة قليلات العدد فى لجان دستورية مختلفة وفى الأفرع الأخرى للحكومة. امرأتان كانتا عضوتين فى لجنة إعادة تنظيم الخدمة العامة التى تضم ٩ أعضاء (إحداهن مقررة اللجنة). ومنذ ١٩٨٦، عينت ٣ نساء قاضيات فى المحكمة (ECA, 1990).

في بوركينا فاسو، منذ أن قامت الجمهورية الديمقراطية الشعبية عام ١٩٨٣، أنشئت مصلحة لتنظيم وتحريك النساء وبرفقتها عام ١٩٨٤ إتحاد نساء بوركينا. وقد سجلت المصلحة مكتسبات هامة للنساء من خلال تحريكها لهن، وحملات التدريب والتوعية الجماعية. وفي عام ١٩٨٨، كانت ١٢١ امرأة يشغلن مناصب المدراء في الخدمة العامة. خلال ١٩٨٨ – ٨٩ كان في بوركينا فاسو ٤ نساء وزيرات، و ٣ محافظات، وامرأة سفيرة (ECA, 1989: 24).

مطلع فبراير ١٩٨١ عند افتتاح جلسة البرلمان في ملاوي، ملئت ثمانية مقاعد بالنساء من بين ٧٣ مقعداً (أي ١١ في المائة). وخلال الجلسة، عين الرئيس ٢٤ امرأة إضافية في البرلمان، زائداً عددهن بذلك إلى ٣٢ من جملة ٩٦ مقعداً مشغولاً (أي ٣٣ في المائة) (ECA, 1984: 90) . وبين ١٩٨٣ و ١٩٨٩ زادت عضوية النساء في أندية المزارعين من ١٧ إلى ٣٠ في المائة. وكانت هنالك نسبة مخصصة للنساء في المجالس المحلية أو البرلمان (CEDAW, 1990, 29).

في مالي «إستوعبت المصلحة القومية للإجراءات التعاونية قسماً خاصاً لتطوير المرأة، هدفه أن يزيد من تعاونيات النساء ومشاركتهن في التنمية القومية إلى جانب زيادة دخل المرأة. ولكيما يسمح للنساء بالتوصل مباشرة إلى سلفيات البنوك، جعل الإتحاد الموحد للنساء الملاويات عضواً في بنك المرأة العالمي. إن الإتحاد كان يستشار دائماً في كل القرارات التشريعية الرئيسية ويخطر بكل القرارات الوطنية. وبوسع النساء أن يلتحقن بالجيش والأجهزة القضائية» (CEDAW, 1988: 76 - 80).

الجهاز الغاني الوطني لتقدم المرأة مودع في مجلس قومي لشئون النساء

والتنمية. يحتوى المجلس رجالاً ونساء أعضاء وممثلين لوزارات قطاعية رئيسية وتتولى أنشطته أمانة قومية تترأسها امرأة «وللأمانة عشرة مصالح مسئولة عن تحليل الخطط والسياسات، وتنمية الموارد البشرية، والعون وتنسيق المشاريع، والبحث، والإحصاء والإدارة الإشرافية، والمعلومات، والمالية، والإدارة. شمل الإهتمام الأساسى للمجلس إنهاض التوعية وسط النساء والمجتمع ككل، وزيادة إظهار النساء فى الحياة العامة والسياسية، ومضاعفة عون الحكومة للقطاع الخاص والأموال المعتمدة لجماعات النساء اللائى يشتغلن بأنشطة نسوية على وجه الخصوص (CEDAW, 1992: 2).

فى مصر، بعد عام ١٩٨٧، كانت ١٦ امرأة أعضاء فى مجلس الشورى، و ١٠ نساء نواباً فى مجلس الشعب. وفى عام ١٩٩٠ مارست السياسة ستة أحزاب سياسية لها مايقابلها من منظمات نسوية. وزارة الشئون الإجتماعية تقودها امرأة ترأس مجلساً قومياً للنساء (CEDAW, 1990). وقد لاحظت اللجنة الدولية لإزالة التمييز ضد المرأة «إفتقاد التقدم من جانب اللجنة القومية للنساء، والحاجة إلى الإهتمام وسط النساء لممارسة حقوقهن، وضآلة برامج الحزب لتطوير المرأة» (CEDAW. 1990, 74).

لقد كان فى ملاوى عام ١٩٨٤ عدد بلغ ٣٤ مجلساً محلياً مقسماً على ٦٢٥ مقاطعة منظمة إنتخابياً بإشراف الحزب، لقد مثلت النسبة ٤,٨ فى المائة من المقاطعات الكلية «أساساً حيث أن النساء المعيّنات كن قد أخفقن فى الإيفاء بالمتطلبات التعليمية. نصف المجالس ماكانت بها امرأة على الإطلاق. وفى المجالس الحضرية مثلت النساء ٥,٣ فى المائة. أما فى مجالس المقاطعات فبلغن ١,٦ فى المائة. إن الافتقاد إلى التعليم أثير على أنه السبب الرئيسى فى تلك النسب المتدنية يعقبه من حيث التأثير السلبى الافتقاد إلى الخبرة وسلوكيات الرجال السلبية» (ECA, 1984: 11).

يذكر تقرير جمهورية نيجيريا الفدرالية أمام CEDAWعام ١٩٨٨ أن الحكومة الفدرالية أنشأت اللجنة القومية للنساء على المستوى الفدرالى ولجنة الولاية على مستوى الولاية. وكانت هناك أيضاً مصلحة النساء فى الوزارة الفدرالية للتنمية الاجتماعية التى عملت كوسيط بين اللجنة القومية للنساء والحكومة. يتلقى أعضاء اللجنة مكافأة سنوية مثل الأعضاء فى الهيئات الحكومية. وقد لوحظ أن بضعة نساء نيجيريات كن نشطات فى السياسة والحكم. لكن عدداً أكبر من النساء امتهن مهناً قانونية. وفى كل من الولايات الحادية والعشرين كانت هناك على الأقل امرأة واحدة فى مستوى المحافظ. والحقيقة أن النساء شاركن بنشاط منذ عام ١٩٧٠ فى انتخابات الحكومة المحلية كناخبات ومرشحات. النساء التحقن كذلك بالخدمة العسكرية (CEDAW, 1988). بالرغم من ذلك، تعتقد مولارا أقنديب لسلى (123 : 1985) رفضاً لموقف حقوق المرأة فى نيجريا، إنه فى نطاق المحتوى الماثل للعلاقات الأسرية والسياسية «ترزح كل النساء فى نيجريا المعاصرة تحت ضغط الحياة فى عالم ثالث، أمة للاستعمار الحديث تحكمها برجوازية سوداء قمعية ومبددة . ردود فعل النساء تختلف فيها من طبقة لأخرى.».

فى السنغال، كدولة متعددة الأحزاب، مارست النساء فى تصاعد حق التصويت وخوض الانتخابات للمناصب المنتخبة. وبحلول عام ١٩٨٨، كان هنالك ١٤ امرأة يمثلن دوائر انتخابية فى الجمعية الوطنية التى تضم ١٢٠ دائرة، و ٣ وزيرات فى مجلس للوزراء يضم ٢٥ وزيراً. فى مستوى المجتمع المحلى، برزت ثلاثة نساء زعيمات فى القرى، وثلاث رئيسات لمجالس ريفية. ثم أنشأت وزارة التنمية الإجتماعية مصلحة لتطوير أوضاع المرأة (CEDAW, 1988).

على الرغم من أن المرأة فى الغامبيا «بقيت نسبياً كقوة صغيرة من قوة العمل الموظفة فى الدولة (١٥ فى المائة)، فقد امتلكت دائماً حق التصويت. وليس هناك تمييزا قانونياً ضد المرأة التى تنافس فى الانتخابات. مع ذلك، بسبب مقيدات عديدة تواجهها المرأة لاسيما المستوى المنخفض من التعليم والقوة الاقتصادية، والوضعية الضعيفة، وبالتالى الافتقار إلى الثقة فى أنفسهن، فإن عدداً قليلاً للغاية من النساء لهن ميل أو اهتمام بخوض الإنتخابات. وقد نجحت امرأة واحدة وحسب فى الانتخابات البرلمانية منذ الاستقلال، من الناحية الأخرى، شاركت النسوة فى العملية الانتخابية مثل الرجال تماماً. ومن المعلوم الآن أنه من بين الأشخاص الذين يمارسون حقوق التصويت، النساء أغلبية» (جمهورية الغامبيا، ١٩٩٣).

فى ١٩٨٠، أنشأت جمهورية الغامبيا مجلساً قومياً للمرأة، ودائرة نسوية بقانون أصدره البرلمان لغرض واحد هو تأكيد تكامل المرأة الغامبية فى التنمية القومية وتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ إنشائه ساهم المجلس من خلال دائرته الحكومة فى التخطيط الخاص بالنساء، وكذلك أنشأت لجنة بشأن الممارسات التقليدية. إلا أنه «بقيت درجة استيعاب الدائرة ضئيلة للغاية وقدرتها على الوصول إلى غالبية النساء الريفيات محدودة جداً. فهي لاتمتلك كادراً ماهراً، وتعتمد إلي مدي بعيد علي العون الخارجي.. ولسوف تحصل علي فائدة كبيرة إذا تمكنت من التعاون بصورة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية التي تهتدي بأهداف مماثلة» (نفسه). إضافة إلي كل ذلك، أحدثت سياسات الإنعاش الاقتصادي المؤسسة علي برامج التكييف لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثراً سالباً علي رفاهية النساء، بالذات: «ففي الغامبيا، بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦، أُبْعد حوالى ٢٦٠٠ عامل من كشوفات المرتبات الحكومية» (Weil, 1992: 61).

توصـــيات

من بين توصيات كثيرة هامة لترقية حقوق المرأة، يحث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فينا، ١٩٩٣) «الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية لتسهيل وصول النساء إلي مواقع إتخاذ القرار وتحقيق مشاركة أعظم لهن فى عملية اتخاذ القرار».

تطبيق تلك التوصية الخاصة جرت مناقشته فى تكثيف من خلال مؤتمرات النساء ومنظماتهن. فالمؤتمر الإقليمي الرابع الذى عقدته ECA عن المرأة فى أبوجا (١٩٨٩) أكد علي أن تطوير المرأة يستدعى برنامجاً شمولياً بعيد النظر ليدعم حصول المرأة علي مستويات أرفع من التعليم، والعلوم والتقنية، والزراعة والإنتاج الغذائي، والعمالة، والتخطيط التنموي وإدارته. فى هذا الخصوص تشكل برامج التدريب، والتسهيلات المادية، والإعانة الفنية والمالية، إضافة إلى القروض المباشرة، ومشروعات ضمانات التسليف والتدابير الائتمانية شروطاً مسبقة ضرورية. إن الإدارة الإشرافية، والتدريب على أعمال إدارة العمالة، وخدمات المتابعة، وتحريك الموارد، ونظام الإدخار غير الرسمى يجب توفيرها وربطها بنظام البنوك الرسمى (ECA, 1989) ويجب أن تشجع النساء على دراسة العلوم والرياضيات حتى يتمكن من التمتع بمهن تعتمد على الدرية العلمية.

لكيما يتحسن دور النساء فى صنع القرار، والتخطيط التنموى فى مجراه الرئيسى، لابد أن يقدم الجنس (أى النوع ذكراً كان أم أنثى) كمفهوم وأداة من أدوات التخطيط التنموى فى كل المصالح الحكومية . أجهزة النساء الوطنية لابد أن تستوعب فى صياغة خطط وأنظمة للإدارة الإشرافية. والنساء اللائى يلعبن أدواراً إيجابية ينبغى ترقيتهن كنماذج تحتذى فى تلك الأدوار. حصول النساء على المعلومات ومهاراتهن فى التفاوض والحصول على القروض الزراعية يجب أن ينمى، ويجب أن يمارسن حقوق التصويت كاملة. إن تسهيل رعاية الطفل والعطلات الأبوية يجب أن يضمن دواما كى يساعد على استمرار العمالة الكاملة من أجل تطوير شخصية المرأة العاملة وصلاً لها بالحاجة الجارية لتنظيم الأسرة

.(Hale & Kelly, 1989, ECA 1984, 1989)

ولتأكيد أن عدداً يتزايد سريعاً من النساء يجب استيعابه فى المواقع ذات الشأن لاتخاذ القرار وصنع السياسات على أعلى المستويات، يجب أن تكون هناك امرأة واحدة على الأقل من بين كل ثمانية نساء فى كل دوائر صنع السياسة والقرار فى أفريقيا (مجلس الوزراء، كبار موظفى الخدمة العامة، القيادات العليا فى القوات المسلحة والشرطة والقضاء ، والإدارة الإشرافية الأعلى فى مؤسسات الدولة والقطاع الخاص)، على غرار ما تبنته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى الأمم المتحدة إبان مؤتمرها فى أبوجا (Adedeji, 1989, ECA, 1989).

من الأهمية بمكان أن تسلط الحكومات الأفريقية الضوء بدرجة أكبر على الجوانب الإيجابية للتراث الأفريقى، وأن تعلن القوانين اللازمة

لتصفية الممارسات الثقافية التى تحط من شأن المرأة وتحرمها حقها فى الوراثة، خاصة فى حالات الولادة، والتعليم، والزواج، والإرث، إلخ .(Karanja, 1991)

لقد أهاب المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان (١٩٩٣) بأمانة الأمم المتحدة وهيئاتها أن تضمن مشاركة العمل فى ظل ظروف المساواة. ومن قبل، شدّدت الورشة الثالثة للجنة الحقوقيين الدولية بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية فى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بنجول، ١٩٩٢، على أهمية تعيين أعضاء فى اللجنة الأفريقية من النساء؛ وحثت على رفع المخاطبات التى تتعلق بالجنس إلى اللجنة الأفريقية؛ وأن ترفع منظمات حقوق الإنسان طلباً للحصول على موقع المراقب الاستشارى مع اللجنة الأفريقية؛ وأوصت بتعيين امرأة خبيرة مستقلة كمقرر خاص فى حقوق المرأة، وأن الميثاق الأفريقى لابد أن يفسر بطريقة لاتقوم على التصنيف النوعى للإنسان، ذكراً وأنثى.

لكيما تتحسن تنمية المرأة الريفية الأفريقية، هنالك حاجة طارئة لتبنى برامج إنعاش اقتصادى طويل الأمد وسياسات قصيرة الأمد على حد سواء، وتقنيات يمكن أن تخّفف عبء النساء فى الإنتاج، وتصنيعه، وتخزينه، وتوزيع المنتجات؛ والمهام الضرورية فى المنزل، والحصول على إيجار الأرض أو ملكيتها ، ومنح العون للمنظمات الإفريقية غير الحكومية التى تعمل على تقوية مشاركة المرأة من أجل استعادة نشاط أفريقيا، القارة الأم، وتنميتها. تلك التوصيات التى تدعو لها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا فى الأمم المتحدة، جدير بكافة بلدان أفريقيا وشعوبها الناهضة أن تطبقها.

المرأة والدين

١- القانون الدولى يحمى حقوق النساء فى الدين والعقيدة:

تحمى إعلانات وعهود عديدة حقوق المرأة والارتقاء بها وفقا للقانون الدولى لحقوق الإنسان، مع مراعاة حقها فى الدين والعقيدة. إن المادة ٣ من إعلان الأمم المتحدة لإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى (١٩٦٣) يدعو بقوة لمنع التمييز فى الديانة وكل مجالات الحقوق المدنية، والتعليم، إلخ. وتؤكد المادة ٥ من العهد الدولى لإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى حق التمتع بحرية الفكر، والضمير والدين. وحيث أن للتعليم أثر حيوى فى السلوك الإجتماعى، والأخلاقى والدينى، تبنت اليونسكو (١٩٦٠) العهد الدولى لمناهضة التمييز فى التعليم «ليضمن التعليم الدينى والأخلاقى للأطفال فى انسجام مع معتقداتهم الخاصة، ولا ينبغى أن يجبر أى شخص أو أية جماعة على أن يتلقى تلقينا دينياً لايتسق مع ما يعتنقه».

يلامس كل من الإعلان والعهد الدوليين جوانب حساسة من الدين والعقيدة فى شأن وضعية المرأة ودورها فى الحياة الإجتماعية. ووفقاً

للإعلان، يتوجب على الدول الأعضاء أن تلغى قوانين مكرسة للتمييز، أعرافا وممارسات، لتعلم الرأى العام ولتوجه التطلعات الوطنية نحو إزالة الأحقاد وإلغاء الممارسات العرفية وكل ما هو مؤسس على فكرة الوضع الأدنى للمرأة». (المادتان ٢و٣) . إن قاعدة المساواة فى وضعية الزوج والزوجة يشدد عليها بالنسبة للاختيار الحر للقرين، والحقوق المتساوية مع الرجال فى الزواج وفى فضه، ومنع زواج الأطفال وخطبة البنات الصغيرات قبل سن البلوغ، إلخ (المادة ٦) .

والإعلان العالمى لإزالة كافة أشكال عدم التحمل والتمييز القائم على الدين أو العقيدة (١٩٨١) يذكر أنه حيث أن عدم الاحترام والانتهاك الصادر بحق حقوق الإنسان والحريات الأساسية، سيما الحق فى حرية الفكر، والضمير، والدين أو أىٍ ماهو عقيدة، قد تسبب، مباشرة أو بطريق غير مباشر، فى الحروب ومعاناة هائلة للبشرية.. فمن الضرورى أن يرتقى بالفهم، والتحمل، والاحترام فى الشئون التى تتعلق بحرية الدين والعقيدة، وأن يضمن أن استخدام الدين أو العقيدة لتحقيق أهداف لاتتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة أو أى أدوات من قبيله أمر غير مسموح به» .

٢- تجسيدات لعدم التحمل أو التمييز القائم على الدين:

على الرغم من أن القانون الدولى لحقوق الإنسان يسلم بأن الدين أو العقيدة واحدة من العناصر الأساسية فى معانى الحياة لأى إنسان يعتنق أياً منهما، فلقد سجلت تجسيدات خطيرة من عدم التحمل والتمييز المبنى على الدين أو العقيدة، فى كل أنحاء العالم (Elizabeth Benito, 1989: 54) . هذه الممارسات الظاهرة ليست خطيرة فى نفسها ومماينشأ عنها وحسب، ولكنها على وجه الخصوص جسيمة الخطر لأنها تميل إلى التطور لخروقات

كبيرة لحقوق الإنسان أو جرائم ضد البشرية مثل الإبادة، وبالتالى تمثل تهديداً للسلم والأمن العالمى.

ومما له أهمية عظيمة، ارتباط التمييز ضد النساء بدرجة وثيقة بأشكال من عدم التحمل والمفاهيم أو التعاليم أو الممارسات الدينية. هذه الأفكار التمايزية أو مايتعلق بها من أنشطة قوية الصلة بالنوع والجنس. وفى ذلك تبين اليزابث بنيتو، المقررة الخاصة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات أن «التميز يمارس ضد النساء فى نطاق الكنائس (بيوت العبادة) والأديان مثل المسيحية، واليهودية ، والإسلام. إن الطريقة التى بها صرف النظر عن النساء وأُنحين جانباً فى احتفالات العبادة، وتولى أعباء إدارة الشئون الدينية واحتلال جزء فى التنظيم الوظيفى المسلسل للكنائس، على سبيل المثال، يدعو إلى أن تتخذ الأمم المتحدة وهيئاتها نحوه تنبهاً فوريا. زيادة على ذلك، هنالك تمييز بحق النساء اللائئ يؤمنّ بالأديان القديمة أو التى عاشت لقرون لكنها غير منظمة فى صورة كنائس أو ما يماثلها، لاتعتبر جزءاً من مجموعة «الديانات الكبرى».

وتتعرض المرأة للتمييز بنفس القدر فى «الديانات الرسمية» أو تلك التى تنعم بالاعتراف كونها الدين الذى تعتنقه غالبية الشعوب فى عدد من الدول، فى سياق ماتسلكه تلك الدول وسلطاتها العامة فى نفس البلدان نحو الديانات أو العقائد الآخرى. وقد رصدت أشكال خاصة من التمييز ضد المرأة التى تنتمى لديانات جديدة بالنسبة لمحتوياتها وممارسات الطوائف التى تتصدى لتأييدها أو تناصرها بالفعل (Elizabeth Benito, 1989: 54) بُعد آخر هام للتمييز ضد النساء فى الدين يتعلق بالأفعال التى تنبئ عن أنظمة النوع، والطبقة، والطائفة المؤسسة لدرجة كبيرة على أيدلوجية تميز بحسب الطهارة. Ideology of Impurity.

درست فقليسانج (Minou Fuglesang, 1991: 192) مجتمعاً مسلماً في تنزانيا ولاحظت أن «الطبيعة الضالة والقوية لحواس الجنس البشرية يعني بها كل الاعتناء وينظر إليها كقوة يجب التمتع بها ولكن ينبغي إخضاعها للتحكم إذ أنها يمكن أن تكون شديدة الخطورة. إن النساء، اللائي يعتبرن الجنس الأكثر اندفاعاً وإغراء، لابد من كبح جماحهن حتى لا يصرفن الرجال عن مساعي الدين السليمة الوقورة.. النساء إذا يصبحن محوراً هاماً لشرف العائلة وإن تعرضهن للأذى من الأجانب يجعل من الضروري إقامة حراسة دائمة على عفافهن.» وفي امتداد لذلك الرأي، ترصد هايدي سكرامستاد (Heidi Skramstad, 1991:130) ، أن«البغي في محتوى المجتمع الغامبي يمكن أن تستخدم مجازاً لتشير إلى التصريف غير الصحيح لعلامات الجنس والتعرف على ذاتية الأنثى كنوع. ومع أن مصطلح «بغي» يشير دائماً إلى الجنس، فإن له دلالات أخرى كثيرة، مثل الإغفال عن الإطلاع بأدوار الأنثى؛ أي أن تتزوج وتتحمل مسئولية النشئ والأقارب؛ وغير ذلك. إن المشي تجولاً، ولبس البنطلون والتدخين علناً يمكن أن يفسر على أنه دلائل على سهولة المنال جنسياً والتشبه بالرجال معاً» .هذا العرض، بشكل أو آخر، سائد في مجتمعات أفريقية كثيرة أخرى».

٣- هل الدين مصدر للتمييز؟

ديناميات الدين

يعتقد علماء اللاهوت والفقهاء أن الدين مصدر رئيسي لحقوق الإنسان والمساواة الإجتماعية، وأن القوة الروحية للدين أو العقيدة كانت ولاتزال دائماً دافعاً أساسيا للحياة الطيبة. وتؤكد روزماري ن. راديت (Rosemary

(N. Edet, 1992: 34) دور الكنيسة الأم: «ولذا فإنه من الحيوى فى مجتمع اليوم وكنيسته أن التجارب الدينية النسوية تعتبر بجدية فى كل من بناء الأمة ودور العبادة.» ليس ذلك هو المهم وحسب، ولكن الكنيسة تلعب دوراً ذا شأن فى النضال الاجتماعى والسياسى للشعوب الأفريقية، وغيرها من شعوب العالم على نفس الصعيد. وعلاوة على الرابطة النسائية لحزب المؤتمر الأفريقى فى جنوب أفريقيا. وعلى سبيل المثال، إتحاد عام نساء جنوب أفريقيا.. الخ، لمجلس الكنائس بجنوب أفريقيا «إدارة محددة للنساء القسس تصدر الأنباء عن المرأة.. وقد بدأت فى إثارة الجدل حول قضايا المرأة فى نطاق الكنيسة الإنجيلية على وجه الخصوص.. كيما تطور فهماً متحركاً للصلة ما بين المسيحية والنضال من أجل التحرير وتحول المجتمع.. أما أهدافها فهى أن تقاتل لإقامة مجتمع غير عنصرى، ديمقراطى وعادل فى جنوب أفريقيا وأن تشجع الكنائس لكى تتخذ إجراءات للتضامن مع النساء وأن يحررن أنفسهن من التعاليم والممارسات التى تميز ضد النساء، وأن تعبئ المرأة عاطفياً وسياسياً ؛ وبنفس القدر تعينهن على أن يتحدين كل أشكال الاستغلال» (Women's World, 1991: 42).

لعبت الديانة إلى مدى بعيد دوراً عظيم الشأن فى الجهود التى بُذلت كى تعلى من تعليم المرأة، وإلى حدما تنظيمها السياسى. لقد وجدت هوما هودفار (Homa HoodFar, 1990: 30-31) أن الوطنيين الدينيين والعلمانيين الذين يتبنون الإصلاح سبيلاً فى مصر يجادلون أن الأمة القوية لايمكن أن تنكر الحقوق الأساسية لنصف المجتمع، النساء . وبالرغم من أن

كل إنسان فى هذا المعسكر لا يتفق على أجندة التغيير ككل، فإن الجميع متفقون بالفعل على أن التعليم وتحسين قدرات النساء الفكرية أمران ضروريان». «ومنذ وقت قريب فى مصر «بعثت محاولة المحافظين الإسلاميين لفرض نظرتهم المحدودة بالنسبة لما يشكل حقوق النساء السياسية ومايبنغى أن يكون عليه دورهم الاجتماعى حياة جديدة ودافعا للحركة النسوية فى مصر».

"وفى ماليزيا" لعب الإسلام بحق دوراً تقدمياً فى غرس بذور بعض من أوائل الحركات فى ماليزيا. وكان الإصلاحيون الإسلاميون فى مقدمة النضالات الماضية من أجل توسيع الحصول على التعليم للمرأة فى ماليزيا» (WLUML, 1989: 13).

تكتب فلوهر ـ لوبان (Fluher-Lobban, 1987: 1) أنه «بالرغم من أثره على ما يقارب ربع سكان العالم، فإن الإسلام، الديانة، شرعه ومجتمعه قلماً يفقه أمرهما وهما يقعان تحت تصورات غير صحيحة ومضللة فى الغرب. إن ذلك محصلة لعوامل عديدة، ليس أقلها المواجهة التاريخية بين الإسلام والمسيحية واستعمار أجزاء كبيرة من العالم العربى الإسلامى فى الأزمنة الحديثة من القوى الإمبريالية الغربية». «ويبين فراج (A. Farrag, 1990: 136) أساس المساواة بين الرجال والنساء فى أنه يكمن فى كيانهم الأساسى «الذى خلق من نفس واحدة»، ويمنح الإسلام النساء وضعاً إنسانياً كاملاً «فالنساء شقائق الرجال». وتحدد ربيعتو أمامه (Rabiatu Ammah 1992: 77-83) بعض حقوق النساء فى القرآن الذى يقر حق كل امرأة فى أن تبيع وتشترى فى استقلال عن زوجها، ويعطى

النساء الحق فى نصيب من الوراثة حيث يتولى رعاية المرأة رجل البيت. من ثم تتلقى الإبنة نصف مايأخذه الإبن وللنساء حق شرعى فى الإدلاء بالشهادة فى الشئون المالية كشهود. ولايوجد ما يجبر المرأة على قبول زواج لاتوده، فإذا أجبرت لها الحق كل الحق أن ترجع عنه. إلى جانب ذلك، لابد أن يعطى المهر إلى الزوجة وليس إلى الأب أو أقارب الفتاة. وتشدد ربيعتو على الثقافة العربية ماقبل الإسلام حيث كانت - كخلفية - شديدة الكبت لحقوق النساء، وتدعو ربيعتو إلى تفسير حديث للقرآن كى يؤكد المحتوى الحقيقى لمبادئه .

نقيضاً لهذه الأفكار والتعاليم، هنالك مفكرون عديدون، وكذلك فقهاء ورجال قانون، يعتنقون آراء ناقدة للدين من حيث الفلسفة والممارسة.

نقد التمييز القائم على الدين

م.و. مـاداجـو (M.O. Maduagwu, 1987: 147) تنتـقـد الرأى الـعـام السائد فى الغرب ومؤداه أن أصل حقوق الإنسان يـجب أن يتتبع أثره فى المسيحية، وعلى وجه التحديد التقليد الخاص بالقانون الطبيعى المسيحى «معظم الكتاب المعاصرين فى التطور التاريخى لحقوق الإنسان يفترضون آنفاً أن حقوق الإنسان والقانون الطبيعى، سيما القانون الطبيعى المسيحى، يسيران جنباً إلى جنب.. ولكن.. هنالك جوانب أخرى من التعليم المسيحى يمكن الإشارة إليها على أنها غير متسقة مع أمر توصيف حقوق الإنسان مقرونة بالقيم المسيحية.. إن القديس بولس يعترف بالفعل بمؤسسة الرق (Ephesians,6,5-9) وبامتثال الزوجات لأزواجهم ووفقا للقديس أوغستين فى لاهوته لا يساوى الإنسان شيئا منذ هبوطه من الجنة. إنه خاطىء وفى حاجة إلى الخلاص»

وجهة نظر ماداجو يعيدها مضيفا ف. هينميجر -Willem F. Heine) (meijer 1990: 147 يذكر أنه «فى محيط الترجيح اللاهوتى الأخلاقى

خرج عصر التنوير على مفهوم الخطيئة، معولاً على اعتقاد يسوده التفاؤل، عوضاً عن ذلك المفهوم، فى قابلية الإنسان للتعليم وفرصته فى السعادة» ووفقاً لكلمات ماداجو (147 : 1987) «إنه من الصعب التوفيق ما بين مثل ذلك اللاهوت والأفكار النبيلة التى تتعلق بالقيمة الجوهرية للإنسان الذى يستحق الاحترام وحقوقاً معينة.. وأكبر نكسة خطيرة لنظرية أوغستين الخاصة بالقانون الطبيعى، هى ما يدعوه نظرية «الإيمان القهرى» الذى يحال به غير المؤمنين بالمسيحية بالقوة إلى اعتناق المسيحية؛ وهى نظرية جارحة لأصل الحقوق: حرية الإنسان.. والنتائج المتمخضة عن هذا الإكراه معلومة كل العلم.. إضطهاد الكافرين، واليهود، والساحرات، والحملات الصليبية، وعهود التفتيش.. إنها محض الحقيقة القائلة بأن الكنيسة لقرون كثيرة قهرت بصورة رسمية ومنتظمة حقوق الإنسان المسلم بها عالمياً فى الوقت الحاضر فيما يختص بحريات الدين، والتعبير، والرأى بل الحق فى الحياة ـ وهو الأشد أساساً ».

إن مرسى أمبا أوديوى (Mercy Amba Oduyoye, 1992: 9-10) تبلغ «إنه فى الكنائس المؤسسة ـ أفريقياً تظهر النساء ظهوراً بادياً فى هياكل السلطة . وكيفما كان الحال، وبنفس القدر، لاتزال المحرمات التقليدية تستبعد النساء، بما فى ذلك النسوة اللائى قمن بإنشاء الكنائس، من الأدوار المتصلة بالقداسة» . «وتذكر مرسى إضافة إلى ذلك الدور الذى لعبته كنائس مسيحية كثيرة لإلصاق التلوث بالنساء: «فى أفريقيا، ليس التقاليد الدينية الأفريقية وحدها وإنما كنائس أفريقية عديدة تسير كذلك على لوائح تشير إلى الخوف من التلوث.. إن الكنائس المؤسسة ـ أفريقياً (AIC) التى بذلت الكثير كى تسمح بدخول النساء فى مناصبها الإدارية لا تزال مثيرة للبشارة

السيئة للطاقة العالقة بجنس المرأة وتستخدمها لتحول دون تولى النساء للمناصب الإدارية. وفى كنيسة الدورا، كمثال، لا يسمح لأربع طوائف من الناس بالدخول لبيت العبادة خوفاً من أن حضورهم ربما يدنس قداسة المكان. وتشمل الطوائف المرأة التى تكون قد وضعت طفلاً لتوها، والمرأة فى الطمث، والرجال والنساء من ظلوا بلا غسل بعد معاشرة جنسية، وامرأة شعرها بلا غطاء» (Lbid:20).

فى دول إسرائيل، والباكستان، وإيران، والسودان، حيث تستند مفاهيم النوع فى ثقل على الدين وأعراف ثقافية لتتحكم فى أنماط عمالة النساء وحياة النساء، قوضت حقوق النساء بشكل خطير من قبل الدولة. وتذكر ڤالانتين م. مقدم (Valentine M. Moghadam, 1993: 88) إنه فى دولة إسرائيل اليهودية. «ليس بوسع النساء المبادرة بالطلاق، ويحجم القضاة الأحبار عن منح النساء الطلاق. ومثلما عليه الحال فى السعودية العربية، لا يمكن للنساء الإسرائيليات أن يقمن بالعبادة علناً أمام الجمهور. وتقسيم العمل على أساس الجنس فى المنزل وفى المجتمع مرسوم لمدى بعيد من الهالكا Halacha، أو الشريعة اليهودية، والممارسات العرفية التى تواصل تمييزها ضد المرأة.. إن عقد الزواج يحدد.. أن الزوج عليه أن يدفع لزوجته النفقة، بينما عليها أن تقوم بخدمات البيت».

وفى إيران، منعت السلطات الثورية الإجهاض ووسائل منع الحمل وخفضت سن قبول الزواج إلى ثلاثة عشر عاماً للبنات (Moghadam, 1992: 89). «وفى مارس ١٩٧٩، أصدر الخمينى مرسوماً طرد بموجبه كل النساء المحاميات، والقاضيات، ومنع النساء من التدريس أو الحضور فى كلية القانون. والأكثر من ذلك أن شهادة المرأة غير مقبولة أمام

المحاكم الإيرانية، مالم تؤيد بشهادة رجل. إن النساء اللائى يصررن، بغض النظر عن ذلك، على الإدلاء ببينة وحدهن يؤخذن على أنهن كاذبات ويعرضن لعقوبة القذف». وينتقد هاينميجر (Heinemejer, 1990: 146) رفض الإسلام حق المرأة المسلمة فى أن تتزوج يهودياً أو مسيحيا. وفى هذا الصدد يشرح أحمد فراج (Ahmed Farrag, 1990: 141) أن «المرأة المسلمة لايحق لها أن تقترن بزوج لايؤمن بالإسلام أو نبيه لأنه سوف لايعتقد فى مكانته النبوية ولن يكون قادراً على كفالة حقها فى رعاية ممارساتها وواجباتها الدينية بنفس روح الإحترام التى بوسع الزوج المسلم أن يقدمها لزوجته غير المسلمة.. (على قدم المساواة)، وليس مسموحاً لمسلم أن يتزوج امرأة مشركة أو غير مؤمنة بالله ، لأنه لن يكون قادراً على احترام مالايعتقد فى صحته».

حقوق النساء فى الطلاق يبدو أنها تتوقف على أداء المحاكم الشرعية، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية وقانونية أخرى. ويقرر جيبو إبراهيم (Jibo Ibrahim, 1985: 158) أنه فى نيجريا «يرى الشرع الإسلامى فى النساء قصراً من النواحى القانونية، والشهادة من امرأتين (فى المحكمة) تعادل شهادة رجل واحد. ويفاقم من هذه الحقيقة أن النساء لايستمع لهن إلا فى مسائل الزواج والعائلة.» وفى ماليزيا (Dossier, 1989) موقف مختلف بدرجة عظيمة. وقد وجدت فلوهر لوبان (Fluhr - Lobban 1987: 38) أن المحاكم الشرعية فى السودان تزود النساء بإجراءات سهلة نسبياً كى يحصلن على طلاق قضائى، لاسيما فى حالة القسوة، أو عجز أو مرض الزوج. أضف إلى ذلك، تقييد المنشورات القضائية من الاستعداد الكامن لإساءة استخدام الطلاق من طرف الزوج وحده.

٤ـ إعادة تفسير الدين بعيون نسوية

تتحدث كاتبات عديدات عن تخليد النساء أنفسهن للوضع والدور المناط بهن في المجتمعات الأفريقية (Judith M. Bahemuka, 1992: Rabiatu Ammah, 1992) وعلى نفس القدر من الأهمية، تنتقد بشدة تفسيرات الرجال للنصوص الدينية. تعلن ماري ـ آيمي هالي ـ لوكاس (Marie - Aime'e He'lie-Lucas, 1987: 7) في حالة مناضلة النساء الجزائريات لإصلاح القانون العائلي «إن الإسلام يستخدم حيثما كان ذلك مناسباً، إلا أنه... عندما يكون ملائماً لنا (أي للنساء)، لايستعمل».

مسألة خلق النساء محوري بالنسبة للمركز الذي تختص به الأديان النساء فلسفياً ولاهوتيا. وعلى وجه الخصوص، ظلت النساء الناشطات في حقوق الإنسان على عناء بالغ بالحاجة لتفسير النصوص الدينية بعيون نسوية. وتقترح موسيمبي ر. أ. كانيورو (Musimbi R.A. Kanyoro, 1992:99) أن «المفسرين يؤثرون على النص، فتأويل الإنجيل حتى الآن لايزال حقاً للرجال.. ولغة الإنجيل سوف تبقى عملاً للرجال إلى أن تنهض النساء بإرادتهن ليؤثرن على ذلك الجانب من الأساس المسيحي».

وفيما يسترئي رفعت حسن (Riffat Hassan. 1989: 27) إنه «لاينحصر الأمر في التقليد الإسلامي وحده، وإنما التقليد اليهودي وكذلك المسيحي تشكل ثلاثة إفتراضات لاهوتية أساس البناء الفوقي لتفوق الرجل المزعوم على النساء. هذه الافتراضات الثلاثة هي :

(١) أن خلق الله الأولى هو الرجل، وليس المرأة، إذ أن المرأة يعتقد أنها خلقت من ضلع الرجل، وهي من ثم مشتقة وثانوية وجوديا.

(٢) أن المرأة، وليس الرجل، كانت الوسيط الأساسى لما هو موصوف فى المألوف بهبوط الإنسان أو طرده من جنة عدن، ولذلك «فكل بنات حواء» لابد من اعتبارهن بالكره، والريبة، والاحتقار».

(٣) أن المرأة خلقت ليس من الرجل وحسب ، وإنما للرجل، مما يجعل وجودها استعمالياً وليس ضرورة حيوية».

وبينما تتمسك آن نسيمو - واسيكى (Anne Nasimiyu - Wasike, 1992:109) فى انسياق مع قصة الخلق، أن خلق حواء من ضلع آدم يعنى أن كلاً من آدم وحواء مخلوقان من نفس المادة» ، تعتقد رفعت حسن (Riffat Hassan 1989: 27) أنه «لايوجد مرجع مماثل لذلك فى القرآن. والحق إنه ما من ذكر لحواء إطلاقاً... إن لفظ آدم إسم جامع ويعنى كل البشرية». وتتبع رفعت اعتقاد المسلمين فى عرض الفصل الثانى الخاص بالخلق فى الإنجيل عن خلق المرأة، فى تمثله بأدب الحديث (الأحاديث المنسوبة إلى النبى) وهو (اعتقاد) «محاط بمجادلات... تتعلق بمسألة صدقية الحديث.» وبمناقشتها لأدب الحديث المتوافر حول الخلق، تخلص إلى أنه «بالنسبة للنساء، أضيفت تحيزات العرب إلى النص المتبنى فى شأن الخلق من الضلع اليسرى (وهى مرتبطة بثقافة العرب بكل شئ جالب للشؤم)» (Ibid:28). وتؤمن رفعت حسن بشدة «أن النظرة إلى المرأة لاهوتيا كما تتضمن فى الأحاديث مؤسسة على تعميمات عن وجوديتها، ووضعها البيولوجى ونفسيتها وهى معاكسة لنص وروح القرآن.. إن هذه الأحاديث يجب أن ترفض على أساس محتواها وحسب» (Ibid: 29).

ع- أثر الطقوس فى مكانة المرأة

فى وقت سابق، أبرزت مرسى أ. أوديوى (Mercy A. Oduyoye, 1992) سؤالين جوهريين: «أى مسئوليات تضطلع بها النساء بالفعل فى المؤسسات الدينية؟ وكيف تخدم الديانة تنمية المرأة أو تعيقها »؟ «إن تفحص طقوس واحتفالات رئيسية للاحتفاء بأحداث عظيمة الشأن فى المجتمع مثل الميلاد، وسن البلوغ، والزواج، وتسمية الأطفال، والوفاة، والعزاء، تحوى أفكاراً وممارسات تمايزية كثيرة بحق المرأة الأفريقية.» وبالرغم من حقيقة أن النساء فى أفريقيا يقمن بالإشراف على مقامات ومراكز للعبادة،.. فهنالك نساء أكثر يتولين أدواراً ثانوية فى مهام التوسط الروحى وأداء الرقصات الطقوسية لطوائف روحية من النساء اللائى يخدمن فى المواقع العالية للقساوسة المسئولين عن دور العبادة أو كممارسات للعلاج. أضف إلى ذلك وضوحا الحقيقة القائلة بأن النساء أكثر من الرجال يترددن كعميلات لمقدسات الطوائف الدينية».

تشابه يدعو للعجب يبدو أنه يسود ما بين المكانة الأدنى للنساء فى نظام الطائفة الهندية الدينى وكثير من المجتمعات الأفريقية التى يسيطر عليها الرجال. وعلى غرار ما يمارس فى طائفة البراهمة الدينية فى الهند، حيث يقف كل من النوع والطائفة كمصنفات داخلية للكينونة الإجتماعية «شاهدة على نفسها»، تصير العادة الشهرية للطمث - علامة الخصوبة عالية الثمن للمرأة لكونها تحمل الأطفال (سيما الأطفال الذكور الذين يتمتعون بشأن اقتصادى وأيدولوجى عظيم) - الشعار الحقيقى «لتلوثها» (Karin-Kapadia, 1991: 20). وتشرح كابدايا علاوة على ذلك، فيما تناقش قائدات نسويات غربيات ، «إن إقامة معيار النوع تقارن من حيث المبدأ

بمعيار العنصر»، وتحت نظام الطائفة (فى الهـند)، للرجال الحق فى فرض الاحـتشـام ، والطاعة ، والضرب، وأحـياناً ـ خاصـة بالنسبة لأيدلوجيات الطائفة الأعلى ـ قتل النساء اللائى «ينتمين» لهم. وأولئك هن النسوة الأكثر قرابة إلى الأقرباء، أى الزوجات والبنات» (Ibid.: 35).

تقدم أوديوى (19 - 15 : 1992) مثالاً إنه فى أفريقيا «توثق العلاقة بين التشاؤم وتوقع الشر والجنسية ، المرأة بالشر تجعل من الرجال ضحايا بريئة لجنسية النساء.. إن العزاء يحمل ممارسات تمايزية.. وقد سجل القليل من الطقوس المتعلقة بموت الزوجة، إذ أنها طقوس قليلة.. وطقوس التطهير (للأرملة) تتضمن.. حرق كل الملابس التى كانت تلبسها فى لحظات وفاة زوجها.. وبنفس القدر ربما لا تملك الأرملة اختيار زوج لها خلال تلك الفترة».

وكيفما مضى الأمر، فإن الديانات الأفريقية، سيما طقوسها، «لها أوجه إيجابية وأخرى سلبية ومن ثم فإنها ترتقى بالمرأة وتنمية وتطوير حقوقها أو أنها تعيقها» (Rosemary N. Edet, 1992: 32). وفى مجتمعات أفريقية بعينها، إحتلت نساء مواقع مؤثرة. وعلى نحو ما تقرره مرسى. أ. أوديوى (21: 1992) «لايبدو أن هنالك أساطير، أو حكايات شعبية، أوأمثال تعزى التشاؤم بالمرأة إلى الطمث. ولا يبدو أن النساء يقاومن التقييد المضروب على أنشطتهن إبان تلك الفترة» طبقاً لأحكام الأشانتى. وفى نيجيريا ماقبل الإستعمار، كان للنساء وضعية سامية فى الطوائف الدينية المحلية. وفى توثيق إيفى أماديوم (Ifi Amadiume, 1987: 99) الحقيقة القائلة بأن جماعة النتوبى فى شرق نيجريا " يبدو أنها أنشأت آلهتها الخاصة بها

وآلهات طبقاً لعلاقات النوع الكائنة فى الجماعة. لذا، فإن الآلهة ربة القوة إيداميلى جرى تدجينها وأصحبت زوجة لإله أقل قوة هو الإله أَهُوّ. إن تقديس كلاً من هذين المعبودين، وأواصر العلاقة التى يوصفان بها تعكس أواصر العلاقة فى الأسرة وأيدلوجيا النتوبى المتعلقة بالنوع». وتبين إيفى أماديوم أن «نظاماً مرناً لعلاقات النوع كان معناه أن أدوار الذكور كانت مفتوحة لمستويات معينة من النساء من خلال ممارسات مثل مهانى، الإبنة - الذكر ، وإقبا أهو، " الأزواج الإناث..هذه المؤسسات وضعت النساء فى مركز أشد أفضلية لاكتساب الثروة والسلطة السياسية الرسمية.. وتحت الاستعمار، تخلى عن هذه المؤسسات - التى أدانتها الكنائس على أنها وثنية، أو معادية للمسيحية - أو أعيد تأويلها لغير صالح المرأة» (Ibid.: 123).

نقيضا لهيمنة نساء الأجَبو Igbo تعد نساء الدينكا فى السودان أقل شأنا فى سياق المقدسات التابعة لنظام معقد من عبادة الأرواح، ييث Yieth. فى ذلك وجد فرانسيس مادينق دينق (Mading Francis Mading Deng1987:9) أن النساء يهيئن السبل لبلوغ الهدف الاكثر ذكورة فى دوام الشخصية والنفوذ. ومصير النساء يكاد أن يكون هو الزواج، عالميا. يقول الدينكا أن المرأة شخص غريب سيترك عشيرته ليؤدى الخدمة لغايات عشيرة أخرى». بالتالى، فهناك حماية محدودة للنساء إذ أنه "بشكل عام يدعو الدينكا المرأة أَمَةً ألونى alony . مع أن استخدام الكلمة تشبيه أكثر منه وصفا حقيقيا (ibid : 35) ويوضح دينق إضافة إلى ذلك أنه فى جنوب السودان ، استأصلت المسيحية النظام الاجتماعى التقليدى. وما عاد

تحولاً متعلقاً بالديانة القبلية، المغزولة فى النسيج الاجتماعى ان الإسلام يرمى إلى أن يضيف إلى ديانة الأروحانى لا استبدالها ، وهى حقيقة تشجع على تمثله " (ibid: - 232) .

كتبت عائشة إمام (Ayesha M. Imam, 1991: 4) أن أرض الهوسا إحتفظت " بديانة محلية، هى عبادة أرواح لآلهة تجسمها صفات بشرية،.. يعتقد أنها تطورت من ترسيخ عبادة الأسلاف. عبر تلك الديانة (وهى معروفة وحية اليوم باسم ديانة بورى Bori) يتصرف القادة كوسطاء مابين العوالم الروحية وتلك المؤقتة.. الأرواح الرئيسة تشمل إياً أو إينا (الأم)، أواردرا Uwar Dowa (السيدة/ أم نبات الشعير gumeacorn .. الغذاء الرئيسى)، وإدوارد جوما Urwar Goma (السيدة/ أم المزرعة). وكان هنالك إناث ماهرات بارزات وذوات أوضاع وأدوار مؤسسة مثل الرجال فى بورى.. وتذكر أساطير شعبية وسرود نساء كن حاكمات، مثل داورا Daura وأبوجا Abuja، تاوا Tawa مؤسسة قوبير، وأمينا الأكثر شهرة فى زازوا Amina of Zazzau وشقيقتها زاريا Zarriya. وتعتقد عائشة إمام فى اقتناع أن « العزلة المضروبة على النساء لاتتفق بوضوح مع وجود نساء بارزات فى الحياة العامة كحاكمات أو شخصيات دينية.. وتدل مستوطنات باكرة على أن عزل النساء لم يكن معهوداً فى هذه الفترة»وفيما وضعته لقد كان محمود رومفا Mahammadu Rumfa (سركين كانو) هو الذى اشترع عادة عزل الكولى Kulle. وتجادل عائشة أن عزل النساء «واحد من ساحات الجدل فى الإسلام» . يعتبره البعض إلزاميا، ويعتقد آخرون أن «النساء بوسعهن الخروج من البيت فيما يرونه ضرورياً وأن الملبس «المحتشم»، مع أنه غير ضرورى، يجوز أن يختلف تبعاً للاتفاق المتبع اجتماعياً فى كل زمان ومكان» (Ibid. 5).

أمـا أنيكا رابو (Annika Rabo, 1991: 150) فـتـجـادل زيادة على مامضى ذكره أن حجاب المرأة الإسلامى المعاصر أضحى واحداً من الرموز الفاعلة فى الشرق الأوسط لأنه تجسيد علنى «لاختيار خاص». وفى محتويات كثيرة يعد الحجاب الإسلامى الحديث علامة على أن النساء يأخذن أدواراً سياسية مختلفة وجديدة. وفى سوريا، حيث لايمكن للرجال أن ينتظموا علناً فى جماعة الإخوان المسلمين، كانت النساء قادرات على التعبير فى تحدٍ عن ولاء سياسى معاد للدولة «خلافاً لذلك، فى إيران والسودان، حيث فرض اتباع صارم لنمط من الحجاب موجه من الدولة من قبل حكام إسلاميين. ظل عدد متزايد يقاوم فى شدة مثل ذلك الحجاب بينما يتمسكن باللباس المحلى وأنماطه التى تعتبر متأثرة، إلى مدى بعيد، بالتعاليم الإسلامية. وفى كلمات ليا ليزربى هبال عثمان (Leah Leather-bee & Hibal Osman, 1992: 2-3) أن النساء السودانيات رفضن «لباساً أصدره رئيس الدولة على غرار التشادور الإيرانى الذى لا يلائم مناخ السودان القائظ، علاوة على أنه باهظ الثمن مالياً، واستبدال لا داعى له لجلباب المرأة السودانية «الثوب».

تؤكد إدوين وبين مادوناقو (Edwin and Bene Madunagu, 1985: 33) وجود عدد غير منحصر من المحارم الاجتماعية قصد بها تنظيم سلوك النساء فى الحياة الخاصة والعامة. على الأطفال الإناث إعانة الأمهات فى البيت.. وعلى النساء أن يكن مخلصات ومطيعات لأزواجهن.. وعلى النساء أن يصحبن إلى الأماكن العامة. «نتاجاً لهذه المحارم» لا تستطيع المرأة أن تدخل فى الإنتاج الاجتماعى على وجه

كامل ومتساوٍ إلى أن تتوقف تماماً عن أن تكون خادماً مأجوراً فى البيت، أى إلى أن تتحرر» (.Ibid).

تذكر روزمارى ن. إديت (Rosemary N. Edet, 1992: 32) الحقيقة القائلة بأن طقوس ميلاد الطفل فى أفريقيا «تقع فى ثنايا العادة المسيحية لعيد الشكر للخالق لما حباه من أشياء طيبة فى الحياة". ورغماً عن ذلك، ترتبط وجوه سالبة بطقوس الميلاد فى مجتمعات أفريقية عديدة. فوسط جماعات عرقية معينة فى نيجيريا، تفصح أفعال قمعية من الطقوس عن تعابير ممثلة لعدم الطهارة والذنوب بالنسبة لميلاد حياة جديدة؛ وتحرم الطقوس النساء من الوجبات المغذية التى يحتاجون إليها بعد الإنجاب؛ وتخلق الشعائر إحساساً بالدونية وكبت النفس». وبين الأكان Akan فى غانا«ليس للأم وسائر النساء أى دور فى إختيار الإسم (للوليد).. وعندما تنطلق مسيرة الأولاد المختونين عبر الطرق فى قرى ومدينة تيريكى، فى كينيا، أو تسير جمهرة الأورو Oro فى شوارع المدن اليوربا Yoruba، يجب على النساء أن يبقين بعيداً (Mercy Oduyoye, 1992: 12-18). وبالنسبة للدينكا فى السودان «يملك الأطفال سلطة أعظم على كيان الأسرة مما تمتلك النساء من نفوذ، بصرف النظر عن كبر سن المرأة. وفى معطيات تتعلق بمواضيع عديدة، .. يمثل الأبناء، ليس الزوجات أو الأمهات، راعى الدار أن كان غائباً. ويمكن للزوجة دائماً أن تلعب دورها كفرد، ولكن الطفل، خاصة الإبن، يطغى عليها.. ولايدفع الرجل تعويضاً إذا قتل زوجته، إذ أنه سيدفع التعويض لنفسه (Deng, 1987: 286 - 394). وفى أرياف الجامبيا، تمنع ديانة المانجاجو Manjago النساء من اصطحاب الرجال إلى طقوس المانجى Manji الدينية لتقديم الضحية المقررة (John Mende, 1993).

وتربط ميراب كامبامو كيراميرى (Merab Kambamu Kiremire, 1993) عادات ضارة بممارسات موجهة لرفع مكانة المرأة فى مهور الزواج فى جيبوتى، ومصر، وكينيا، ومالى، ونيجيريا، والصومال، وأثيوبيا، (العفار Afars)، والسودان. مثالاً على ذلك، يجرى ختان البنات بأنواعه التى تمثل بأعضاء الأنثى التناسلية «كى يبرهن على بكارتها، وربما يكون أمراً بالغ الخطورة لصحة المرأة والبنات العقلية والبدنية، وأحياناً يودى بهن. إن الدين لايدعم مثل هذه العادات، من حيث المبدأ، ولكنها تمارس دائماً بإسمه.

فى وجهة نظر مغايرة «ينظر إلى مهر العروس (فى تنزانيا) على أنه هدية للأبوين اعترافاً بأنهما قاما بتنشئة إبنتهما على مايرام.. إنه تقدير لقدرات المرأة الإنجابية: فالبنات ضروريات كى يحصل على الأبقار التى تستخدم بدورها للحصول على الزوجات للأبناء. وتمنح هذه الحقيقة للمرأة وأطفالها مركزاً عالياً على أخيها وأطفاله» (Margrethe Holm Andere-sen, 1991: 277).

٦ـ تعدد الزوجات فـــى المحتـوى الإجتماعـــى ـ الدينى الأفريقى

أسهمت الكاتبات النسويات الأفريقيات فى نقد للمجادلة الماضية حول الزيجات التعددية فى مواجهة الزواج الأحادى، كموضوع اجتماعى ودينى بالغ الحيوية والأهمية.

مسلطة الضوء على اتجاهات النساء السلوكية تجاه الزواج فى شرق أفريقيا، تضىء جوديث مبولا باهيموكا (Judieth Mbula Bahemaka, 1992: 119 - 134) تعدد الزوجات كمؤسسة اجتماعية وسط الأجيكايو Agikayu والأكامبا Akamba والناندى Nandi، من بين جماعات كثيرة أخرى. لقد كان تعدد الزوجات علامة على سمو المكانة الاجتماعية وعظم الثروة. مع ذلك، ربما أن امرأة عقيماً أو لم تنجب إلا إبنة تقوم بتعيين فتاة لتكون زوجة لإبنها الذى لم تنجبه هى بعد. إن تعدد الزوجات دفعت إليه كذلك حالة الإنتاج الإفريقية. فالحاجة إلى العمل.. جعلت من المحتم على الرجل أن يبحث عن قوة العمل الإضافية. وتختار الزوجة الأولى زوجة أصغر لزوجها. وتوفر تعددية الزوجات، كونها مؤسسة، فرصةً للنساء كى يتزوجن.

تضيف آن ناسيمو واسيكى (Anne Nasimiyu - Wasike, 1992: 102) أن الغرض التقليدى من تعدد الزوجات فى أفريقيا يتضمن استعادة حالة مفتقدة إلى اللا أخلاقية وتوسيعها، والسعى إلى الذرية، والرغبة فى كنز الثروة، والتقسيم الصارم للعمل، وواجب الأسلاف الدينى، وتعزيز وقار

أو كرامة المرأة. زيادة على ذلك «يعلو عدد النساء على الرجال، في بعض المجتمعات، ويجعل ذلك من تعدد الزوجات ضرورة» (Ibid., 106-107). وتبين أن الكنيسة الإنجيلية والكنيسة الرومانية الأرثوذكسية تقبلا الشكل الأحادي للزواج بوصفه الزواج المسيحي الوحيد الصحيح والمعترف به، دونما أية مسامحة للإستثناء .. إن عناء الكنيسة كان منصّباً على طول الخط على الرجل متعدد الزوجات، ولم يكترث بالمرأة.. والخلاصة ، أن تعاليم وممارسة الكنيسة بشأن الزيجات لم تعزز وضع المرأة، سيما النسوة اللاتي وجدن أنفسهن في وحدة زواجية تعددية» (Ibid: 114). وتؤكد ناسيميو ـ واسيكي مع كل ذلك، أن «التعددية الزوجية تعكس انكسار إنسانيتنا، ولهذا لا يمكن أن تتفق المسيحية معها» (Ibid:, 116).

كانت التعددية الزواجية معلومة تماماً وممارسة في اتساع في التقليد اليهودي. «فأيام القضاة»، يقال أن جيدون Gideon كان له سبعون إبناً، إذ كانت له زوجات عديدات. وكانت له عشيقة في شيثم. وكان لعبدون Ab-don أربعون إبنا وثلاثون حفيداً ، يركبون سبعين حماراً.. ووجدت الخليلات في التوراة ذكراً ، كمؤسسة ينظمها العرف، وإلى حد ما، القانون.. وقد صمت الإنجيل في استخدامه لمصطلح «التعددية» Po-lygamy, Polygyny، ولكنه صريح للغاية في إظهاره للممارسة (Musimbi Kanyoro, 1992: 88-91). إن مرسي أ. أوديوي (Mercy A. Oduyoye, 1992: 23) تؤكد أن تعددية الزوجات لم تحقق من وجهة نظر دينية.. فإن دراسة لتعدد الزوجات، التي يراها المسيحيون الغربيون دائماً «أثراً بغيضاً "من نظم الحياة «البدائية» ربما تدر معلومات مثيرة للإهتمام عن دوافعها الدينية».

جوديث مبولا باهيموكا (Judith Mbula Bahemuka, 1992:

125-129) تحدد أن «الزواج المسيحى، تحديدا، أحادى وغير قابل للفسخ. إن هذا الوضع، أيا كان الأمر، ما كان على الدوام سائرا.. فبعض الأباطرة المسيحيين الأوائل.. كانوا جميعاً متعددى الزيجات.. وفى مرسوم بابوى أصدره البابا غريغريوس الثانى Gregory II عام ٧٢٦م، أفتى أنه «إذا كان لرجل زوجة مريضة لا تستطيع تصريف الوظائف الزوجية، فبوسعه أن يتزوج أخرى، شريطة أن يعنى بالأولى».

إن باهيموكا تنتقد تعدد الزيجات كمؤسسة «قمعية للمرأة». وفيما لخصت، يقوى الأثر السلبى للتعددية ـ من هيمنة الرجل على النساء، ويستغل الدور المزدوج للمرأة كأم وعاملة، ويخلد البناءات الاجتماعية القاهرة التى تنشئ الأطفال على أساس أن البنات يجب أن يكن تابعات وأن الأولاد عليهم أن يتولوا السيادة، علاوة على مشاعر الغيرة المريرة التى تنمو ما بين الزوجات فى تعددية زوجية واحدة. فوق كل هذا، يمكن للتعددية تحت نظم القانون العرفى الأفريقى أن تحرم النساء من حقهن فى الوراثة» (ibid .,: 13).

مثل هذه التطبيقات مبلغ عنها بشكل متسع من قبل الحكومات الأفريقية أمام لجنة إزالة التمييز ضد المرأة (CEDAW). مثال ذلك، إنه فى رواندا «لم يعط المجتمع اعتباراً للأمهات اللائى يعشن بمفردهن.. وليس للنساء حق فى الوراثة.. والزنا الذى ترتكبه زوجة يمكن أن ينتج عنه طلاقها، بينما الزنا الذى يرتكبه الزوج ما كان بالضرورة متبوعاً بالطلاق» (CEDAW, 1984: 34 - 35). وفى حالة غانا، عبرت اللجنة عن قلقها من نظم التمييز فى الوراثة والتشبث بطقوس قاسية بشأن النساء الأرامل ومعاملتهن (CEDAW, 1992: 2). وفى تنزانيا، تجرى الزيجات التعددية على وجه منتشر وسط التنزانيين المعتنقين لتقاليد المسلمين، فضلاً عن

القانون العرفى الذى يسمح للزوج بالتزوج بأكثر من زوجة واحدة " بغض النظر عن انتهاجه للعقيدة المسيحية التى تتبنى الزواج الأحادى (CEDAW, 1989: 127-130).

جاء على لسان المنظمة الدولية للرقابة على تطبيق حقوق النساء (IWRAW) أن الاعتراضات المثارة بحق تعدد الزوجات على أساس الحاجات العاطفية للنساء، ومبدأ المساواة، والظروف الاقتصادية المتغيرة «ماكانت كافية الإقناع لتبرر إلغاء التعدد.. فمن الممكن جداً أن يجادل أنه طالما أن النساء يتواصل حصولهن القليل على الموارد، يجب أن يترك سبيل التعدد مفتوحاً كى تستخدمه النساء. إن خطوات معينة لابد أن تتخذ لتؤكد أن مصالح النساء فى الزيجات المتعددة تنال الحماية» فيما يختص بتسجيل الزيجات، والوعى بالنتائج القانونية للتعدد الزواجى، والحقوق فى المعاملة المتساوية، والدعم، والوراثة المكفولة للزوجات والأطفال.

«إتجاه الزواج فى القرآن موجه نحو الأحادية» تقرر ذلك ربيعتو أماه (Rabiatu Ammah, 1992: 78). «لقد حدد للرجال التزوج بأربعة نساء وحسب، بعد أن كانوا يؤذن لهم بعدد لاحصر له من النساء فى أزمان ما قبل الإسلام. فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، يقول القرآن. إن الممارسة المقبولة شيوعاً لتعدد الزوجات ووجود أرامل ويتامى كثيرين من جراء الحرب وبالتالى فى حاجة إلى الحماية من خلال الزواج وقفت دون نزع الشرعية تماماً عن التعددية». وأبرزت مشكلة تعدد الزوجات فى هذا السؤال: «ما من شك أن هنالك مضار فى مؤسسة التعددية الزوجية، ولكن هل بوسع أحد حقيقة أن يمنع امرأة تخرج لإيجاد زوجة أخرى تشاطرها زوجها؟» (Ibid., : 79).

٧ـ الدين ، الطبقة ، والقهر

في وقت باكر، أشارت م.و. ماداجو (M.O. Maduagwu, 1987: 147) إلى أنه «في حقيقة الأمر يبدو من المحتمل أن كبت الحريات الشخصية والفكرية للأوروبيين من ملوكهم الذين تمتعوا بسلطات مطلقة، وبدعم نشط من الكنائس المسيحية، هو الذى استنهض ثورة عقلية فى كل من الإنسانيين والوطنيين ـ الذين كان معظمهم ناقداً متشدداً للدين أو، بنفس المستوى، ملحداً- من القرن السادس عشر وماتلاه، كيما يطوروا نظرية «حقوق الإنسان» التى وجدت فى نهاية المطاف تبلورها فى القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين بالدساتير الأوروبية». إن تاريخ الإمبراطوريات الإسلامية، مثل الإمبراطورية التركية - العثمانية، حمل معه كبتاً شديداً للحريات الشخصية والفكرية للمسلمين. مثالاً على ذلك، «كان الحكم التركى فى السودان سئ السيرة لوحشيته وجشعه البشع. إن الشره لجنى الأرباح ولو أدى إلى انتهاك التعاليم الإسلامية، خاصة الحظر المضروب على استعباد المسلمين من إخوتهم المسلمين» (Fluher - Lobban, 1987:30).

في منظور آخر موصول في وثوق بالتركيب الطبقي وعلاقات الإنتاج، بينما لايزال مؤكداً على عقيدة الصفوة الحاكمة للدولة، تسلط جماعة من نشطاء الحركة النسوية الضوء على أثر «تمايزات طبقية أساسية» قسّمت المجتمع مثلما صنّفت النساء: «في حين تعاني نساء من الصفوة ذات الإمتيازات من التقسيم الإجتماعي وفقاً للنوع مؤسساً على القمع بأيدى الرجال، فإن نفس أولئك النسوة يشغلن موقعاً يستغللن به الآخرين،

بمن فيهن النساء» (Women In Nigeria, 1985: 7). وباقتطاف نص من دورثى أ. سميث، تنتقد سول بيلو (Sule Bello, 1985: 24) علاقات الإستعمار الحديث القمعية، وإصلاحيي البرجوازية الصغيرة الذين يتخذون الرأى القائل بأن الدولة مستقلة وقادرة على العمل إلى جانب المقهورين والمستغلين. ولكن قهر النساء مكثف بسبب الأزمة الإقتصادية وأن الإغاثة والدعم اللذين يمكن للدولة أن توفرهما لا يأتيان.».

تقول نوال السعداوى (Nawal El Saadawi, 1991: 30) إن «عاملاً رئيسياً فى خلق ونشر الميول الدينية المتطرفة والصراع الدينى يكمن فى وجود دولة إسرائيل الأصولية والسياسات التى تتبعها الأحزاب والجماعات اليهودية الدينية المتعصبة.. إن كل الأصوليين، سواء كانوا مسلمين أو يهوداً أو مسيحيين أو خلاف ذلك، شركاء فى محاولة تفريخ الإنقسام، والصراع، والعنصرية والتمييز الجنسى، وبذا يعينون الرأسمالية الدولية على الإحتفاظ بتحكمها، وتغلبها على المقاومة الشعبية للسياسات التى تؤدى إلى الحرب، والازدياد فى الاستغلال والتبعية الاقتصادية فيما يسمى ببلدان العالم الثالث».

إن الأمثلة الدالة على سياسات الدولة القمعية وممارساتها بحق النساء تحت مظلة الدين أو التنظير الدينى تشمل إيران، باكستان، والسودان. «يجادل رجال الدين الإيرانيين أن النساء بطبيعتهن غير قادرات على التصرف الذى يقوم به البالغ المستقل بنفسه، وهن مأخوذات بعواطفهن بحيث تعد شهادتهن باطلة. ليس مثل هذا الرأى غير منصف للنساء وحسب، ولكنه كذلك غير إسلامى من حيث المبدأ وبالنص.. فعندما تنكر امرأة اتهامات وجهت نحوها من رجل، خاصة فى حالة الزنا، يطلب

القرآن أن تقسم بالله أنها ليست كاذبة فى إنكارها للفعل؛ إن مصيرها يقرره الله ولايسمح لعدالة البشر أن تتدخل. إن من المحزن أن رجال الدين الإيرانيين اختاروا نسيان النص القرآنى القائل «ولهن مثل الذى عليهن». ومثل ما عليه حال قيادات دينية عديدة أخرى، ينظر رجال الدين الإيرانيين إلى النساء كمصدر لكل الشر» (Haleh Afshar, 1988: 230 - 231).

على صعيد واحد، تلاحظت تطبيقات مماثلة فى الباكستان (Women's World ,1991:39) وفى السودان (Leah Leatherbee & Osman, 1992). ففى الباكستان تكاتفت حالة التنمية الهابطة، والمعايير الدينية والاجتماعية، والبناء الباترياركى الإقطاعى (الذى يسيطر عليه الآباء) ولايزال مهيمنا على المجتمع.. لتحديد دور النساء ووضعيتهن على أنهن أقل مكانة وخاضعات للرجل.. ثقافياً.. ومن وجهة نظر أرثوذكسية دينية أن المرأة يسلم بها كأم، وزوجة وشقيقة أو إبنة، مما يضعها فى وضع ممتثل لكل أعضاء الأسرة الذكور. هذه العلاقة المختلة تطغى حتى عندما تكون المرأة قائمة بإعاشة الأسرة أو شريكاً متساوياً فى أعباء المعيشة» (F. Rahman, 1987: 17).

وفى السودان، تحت الديكتاتورية العسكرية المدعومة من الجبهة الإسلامية القومية تم حظر نشاط الإتحاد النسائى السودانى (النشط من بواكير الخمسينيات) . لقد فرضت تصفيات كاسحة بحق الرجال والنساء الذين لايناصرون الأيديولوجيا السياسية للجبهة الإسلامية القومية. إن النساء، على وجه الخصوص، طردن من وظائف رفيعة المستوى فى القضاء والبعثات الدبلوماسية على أساس النوع وحده. ومن الأهمية بمكان ، أن كثيراً من النساء النازحات أو ضحايا الحرب الأهلية الناشبة دائماً ما

تعرضن للمضايقة والمصادرة بينما يحاولن كسب معيشتهن كبائعات للطعام فى القطاع غير الرسمى. «ولقد احتوت تدخلات الدولة فى حقوق النساء إنكار حقهن فى الحصول على الأرض.. ومنع النساء من مغادرة القطر مالم يصحبهن ولى من الذكور. ولكيما تجد امرأة تأشيرة سفر للخروج من السودان، على أساس أنها امرأة وحسب، لابد لها من أن ترفع طلباً إضافياً إلى «لجنة المرأة»، وهى لجنة عضويتها كلها من الذكور ومسئولة لدى وزارة الداخلية. إن النساء يجب أن يبتعدن عن السير فى الشوارع ويمكثن فى بيوتهن بين مغيب الشمس ومطلعها بموجب أمر أصدره حاكم الولاية الشرقية» (Leah Leatherbee & Hibaag Osman, 1992: 1-7).

بعيداً عن الإضطهاد الذى وقعت فيه النساء تحت غطاء الدين، سواء مبدئياً أو نتيجة لخلط التأويل، تعتقد كاتبات نسويات محللات لطبقات المجتمع، فى كلمات عائشة م. إمام (Ayesha M. Imam, 1985: 20) «إن الاخضاع الاجتماعى للنساء، والتحكم فى عمل النساء وجنسيتهن كلها لصيقة الصلة بتطور القوى المنتجة ومؤسسات الملكية الخاصة والدولة - ومجملا، إن إمتثال المرأة ينفع الطبقة الحاكمة فى أى تكوين اجتماعى ولكنه «تناقض ثانوى» للصراع الرئيسى: أى صراع الطبقة .

لباب الموضوع كما تبرزه إمام (Ibid: 21 - 22) هو «أن قمع النساء سوف لايزال بلاعمل بواجهه سواء كان ذلك حركة نسوية تامة، أو حركة لا تمثل سوى عملاً ملحقاً بالصراع الطبقى.. إن المطلوب حقاً هو قيام حركة على استعداد لمعالجة اللامساواة المرتكزة على النوع فى تحديداتها على أن تكون مشّربة بفهم يستند بصلابة للتأريخ بشأن العلاقات الطبقية، عاملة بذلك على تطوير روابط نظرية وعملية مع الجماعات المضطهدة الأخرى».

BIBLIOGRAPHY

WOMEN AND GOVERNANCE

Adedeji, Adebayo, Speech presented at the Fourth Regional Conference on the Integration of Women in Development on the Implementation of the Arusha Strategies for the Advancement of Women in Africa, Abuja, Federal Republic of Nigeria, 6-10, 1989. In: Advancement of African Women - Forging a Strategy for the 1990s, ECA, Addis Ababa, 1989.

Amadiume, Ifi, Male Daughters, Female Husbands, Zed Books Ltd, London, 1987.

Andersen, Margrethe Holm, "Between Tradition and Change: Some Preliminary findings on women's political activities in Western Tanzania". in: Gender, culture and Power in Developing Countries, edited by Kristi Anne Stolen, Volume II, Centre for Development and the Environment (SUM), University of Oslo, Norway, 1991: 266-287.

Beckley, Staneala M., "Women as Agents/Recipients of Development Assistance: The Sierra Leone Case", in: Women as Agents and Beneficiaries of Devellopment Assistance, Association of African Women for Research and Development, occasional paper Series No. 4, Undated:

CEDAW, Initial Reports of States Parties Under Article 18, C/

1992/L.1/Add.5 (Ghana). United Nations. New York. 1992.

CEDAW, Report of the Committee on the Elimination of Discrimination aggainst Women, Supplement No. 38 (A/45/38), UN, New York, 1990.

CEDAW, Initial Report of States Parties Under Article 18. c/5/ Add, 57/Amendi/ (United Republic of Tanzania), 4 December 1989.

CEDAW, Report of States Parties..., Supplement No, 38 (A/43/ 38). (Federal Republic of Nigeria), United nations, New York, 1988.

CEDAW, Report of States Parties..., C/5/Add, 49/ (Nigeria), United Nations, New York, 11 May 1987.

CEDAW, Report of the Committee on the Elimination..., Volume 1 (Second Session). General Assembly, Official Records, Thirty-Ninth Session, Supplement No. 45 (A/39/45), United Nations. New York. 1984.

Economic Commission for Africa (ECA). Advancement of African Women - Forging A Strategy for the 1990s. United Nations, Addis Ababa. 1989.

ECA, African Women in Development - Selected Statements by Adebayo Adedeji UN Under-Secretary General and Executive-Secretary of the Economic Commission for Africa, Addis Ababa. 1989.

ECA, Women, Planning and Policy in Malawi, Addis Ababa, 1984.

Hale, Mary M. & Rita Mae Kelly (ed.), Gender, Bureaucracy and Democracy - Careers and Equal Opportunity in The Public Sector, Greenwood Press, New York, 1989.

International Women's Information and Communication Service (ISIS), The Latin American Women's Movement - Reflections and Actions, Women's Journal No. 5, Rome-Santiago. 1986.

International Commission of Jurists (ICJ)/ African Centre for Democracy & Human Rights Studies (ACDHRS), 3rd ICj Workshop on NGOS Participation in The African Commission on Human and Peoples' Rights, Banjul, 9-11 October, 1992.

Karanja, Perpetua W., "Women's Land Ownership Rights in Kenya", in: Third World Legal Studies - 1991, The International Third World Legal Studies Association and the Valparaiso University School of Law, 1991: 109-135.
Kompe, Lydia & Janet Small, "Demanding a Place under The Kgotla Tree: Rural Women's Acces to Land and Power", in: Third World Legal Studies - 1991, op. Cit., 1991: 137-156.
Mahmoud, Mahgoub El-Tigani, "Democratic Political Development as a Means of Human Rights Implementation: An African Perspective", in: Schmitz, Gerald (ed.) Development, Democracy and the Global Realization of All Human Rights: Towards Collaborative Forward- Looking Strategies, the North-South Institute, Ottawa, 1993: 46-65.
McGlynn, Lauren, "The World Bank and the Realization of the Rights of Women in Agriculture and Rural Development Projects in Sub-Saharan Africa (SSA)", in: Third World Legal Studies - 1991, op. cit., 1991: 15-43.
Moghadam, Valentine M., "Women, Employment, and Social Change in the Middle Eaqst and North Africa", in: Women's work & Women's Lives; The Coontinuing Struggle Worldwide, Kahne, Hilda & Janet Z. Giele (eds.), Westview Press, Boulder, 1992: 87-116.
Rabo, Annika, "State and Gender in the Middle East", in: Gender, Culture, and Power ..., op. cit., 1991: 137-156.
Republic of The Gambia, World Conference on Human Rights, Vienna, Austria, 14-15, June 1993 - Memoranda by the Republic of The Gambia, prepared by the National Preparatory Committee, Banjul, 1993.
Salim, Ahmed Salim, Speech presented at the Fourth Regional Conference..., op. cit., in: Advancement of African Women - Forging a Strategy for the 1990s, ECA, Addis Ababa, 1989.
Schmitz, Gerald and Eboe Hutchful, Democratization and Popular Participation in Africa, The North-South Institute, Ottawa, 1992.
Trieman, Donald T. and Heidi I. Hartmann (eds.), Women, Work, and Wages: Equal Pay for Jobs of Equal Value, National Academy

tion, World Conference on Human Rights, New York, 1993.
United Nations, "Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women", in: Human Rights - A Compilation of International Instruments, Centre for Human Rights (Geneva), New York, 1988: 112-124.
Weil, Gordon, "Caught in the Crisis: Women in the Economics of Sub - Saharan Africa", in: Women's Work & Women's Lives: The Continuing Struggle Worldwide, op. Cit., 1992: 47-67.
Wolchik, Sharon, "Women and Work in Communist and Post-Communist Central and Eastern Europe", in: Women's Work & Women'S Lives: The Continuing Struggle Worldwide, op. cit., 1992: 119-139.

BIBLIOGRAPHY WOMEN AND RELIGION

Afshar, Haleh, "Behind the Veil: The public and Private Faces of Khomeini's Policies on Iranian Women" in: Structures of Patriarchy - The State, the Community, and the Household, edited by Agarwal, Bina, Zed Books Ltd, London, 1988: 228-247.
Ammah, Rabiatu, "Paradise Lies at the Feet of Muslim Women", in: The will to Arise - Women, Tradition, and the Church in Africa, edited by Oduyoye, Mercy Ambu and Musimbi R. A. Kanyoro, Orbis Books, Maryknoll, 1992: 74-84.
Bahemuka, Judith Mbula, "Social Changes and Women's Attitudes toward Marriages in East Africa", In: The Will to Arise...., op. cit., 1992: 119-134.
Bello, Sule, "Problems of Theory and Practice in Women's Liberation Movements", in: Women in Nigeria Today, Zed Books Ltd, London, 1985: 23-27.
Benito, Elizabeth Odio, Elimination of All Forms of Intolerance and Discrimination Based on Religion or Belief, Centre for Human Rights (Geneva), United Nations, New York, 1989.
Beya, Bernadette Mbuy, "Human Sexuality, Marriage, and Prostitution", in: The Will to Arise...., op. cit., 1992: 155-179.
CEDAW, Initial Reports of States Parties, United Republic of Tan-

zania, C/5/Add. 57/Amend.1,4 December, 1989.
CEDAW, Report of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Eleventh Session. Ghana, C/1992/L.1/Add.2, 22 January 1992.
CEDAW, Report of the Committee.... Volume 11 (Third Session), Supplement No 45 (A/39/45), New York, 1984 (Egypt: 24-31), (Rwanda: 31-37).
Edet, Rosemary N., "Christianity and African Women's Rituals", in: The Will to Arise..., op. Cit., 1992: 25-39.
El Saadawi, Nawal, "Fundamentalism A Universal Phenomenon", in: Dossier, 9/10, Women Living Under Muslim Laws, November-December, 1991: 30.
Farrag, Ahmed, "Human Rights and Liberties in Islam:, in: Human Rights in a Pluralist World, Berting, Jan (et al). Netherlands Commission for Unesco and Rossevelt Study Center, Meckler, Westport, 1990: 133-143.
Faglesang, Minou, "No Longer Ghosts. Women's notions of development and modernity" in: Gender, Culture, and Power in Developing Countries, Volume 1, edited by Stolen, Kristi Anne, SUM, University of Oslo, Allkop, Norway, 1991: 183-221.
Fluher - Lobban, Carolyn, Islamic Law and Society in The Sudan, Frank Cass, London, 1987.
Hassan, Riffat, "Equal Before Allah? Women-man equality in the Islamic tradition", in: Dossier, 5/6, Women Living Under Muslim Laws, December 1988 - May 1989: 26-29.
Heinemeijer, Willem F., "Islam and the Ideals of the Enlightenment", in: Human Rights in a Pluralist World, op. cit., 1990: 145-148.
He' Lie-Lucas, Marie-Aime'e, "Bound and Gagged by the Family Code", in: Third World-Second Sex, compiled by Davies, Miranda, Zed Books Ltd, London, 1987: 3-15.
Hoodfar, Homa, "A Background to the Feminist Movement in Egypt", in: Dossier, 7/8, Women Living Under Muslim Laws, June 1989 - March 1990: 30-31.
Ibrahim, Jibo, "Rapporteur's Report", in: Women in Nigeria Toda,.

op. cit., 1985: 157-158.
Imam, Ayesha M., "Towards an Adequate Analysis of The Position of Women in Society", in: Women in Nigeria Today, op. cit., 1985: 15-22.
Imam, Ayesha M., "Nigeria - The Development of Women's Seclusion in Hausaland, Northern Nigeria", in: Dossier 9/10, Women Living Under Muslim Laws, November-December 1991: 4-18.
IWRAW (International women's Rights Action Watch), A Framework for Analysis of African Customary Law in terms of the women's Convention, prepared by Women and Law in Southern Africa Research Project, Harare, Zimbabwe, August, 1992.
Kanyoro, Musimbi R. A., "Interpreting Old Testament Polygamy through African Eyes", in: The Will to Arise...., op. Cit., 1992: 87-100.
Kapadia, Karin, Discourses of Gender and Caste in Rural South India - An Analysis of the Ideology of impurity, Working paper, DERAP. Chr. Michelsen Institute, Bergen, 1991.
Kiremire. Merab Kambamu, Is the Payment of Bridewealth a Human Rights Issue?, IWRAW Triennial Conference on Marriage and Family Law, Vienna, Austria, January 1993.
Leatherbee, Leah & Hibaaq Osman, Abuses Against Women in Sudan, The Fund for Peace, New York, May 15, 1992.
Maduagwu, M. O., Ethical Relativism Versus Human Rights, Third world Centre (London). International Progress Organization (Vienna). 1987.
Madunagu, Edwin and Bene, "Conceptual Framework and Methodology: Marxism and the Question of Women's Liberation". in: Women in Nigeria Today, op. Cit., 1985: 30-41.
Mende, John, Manjago Religion Customs. Tape 435b, The National Museum, Ministry of Culture, Banjul, 1993.
Nasimiyu-Wasike, Anne, "Polygamy: A Feminist Critique" in: The Will to Arise...., Op. Cit., 1992: 101-118.
Oduyoye, Mercy Amba, "Women and Rituals in Africa", in: The Will to Arise...., op. Cit., 1992: 9-24.
Rabo, Annika, "State and Gender in The Middle East", in: Gender,

Culture. and Power..., Volume 11, op. Cit., 1991: 137-156.
Rahman, F., "No Return to the Veil", in: Third World-Second Sex, op. Cit., 1987: 16-19.
Skramstad, Heide, "Prostitute as metaphor in gender construction: Sexuality and social identity in Gambia:, in: Gender, Culture, and Power..., Volume 1, op. Cit., 1991: 106-139.
United Nations, "Convention against Discrimination in Education:", in: Human Rights - A Compilation of International Instruments, Centre for Human Rights (Geneva), 1988: 88-95.
United Nations, "Declaration on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women", in: Human Rights - A Compilation of International Instruments. Op. cit., 1988: 108-112.
United Nations, "Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women", in: Human Rights - A Compilation of International Instruments. Op. cit., 1988: 112 - 125.
Women's World, "Country Profiles":, Pakistan: South Africa, No. 25. Summer 1991.

علي الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يسلم بأن الدين أو العقيدة واحدة من العناصر الأساسية في معاني الحياة لأي إنسان يعتنق أياً منهما، فلقد سجلت تجسيدات خطيرة من عدم التحمل والتمييز المبني علي الدين أو العقيدة، في كل أنحاء العالم.

